رئيس الجمهورية: ضرورة إيجاد فرص العمل للشباب والحد من البطالة

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الثلاثاء
2023/04/18

No. : 7785

ماذا جنينا من سقوط صدام؟

قيم عظيمة لا يقدرها إلا الأحرار

" المتباكون على زمن والجوع والحرمان هم العبيد فقط "

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- قوباد طالباني: تعميق العلاقات مع بغداد كفيل بدرء المخاطر عن الإقليم
- اخطاء تعرقل تنفيذ الاتفاق النفطي بين بغداد واربيل
- الاتحاد الوطني: وحدة الصف لضمان مستحقات شعب كوردستان من الموازنة
- الاتحاد الوطني يعمل على وحدة الخطاب والموقف الكوردي في كركوك
- اربيل.. الاعتداءات تطال شريحة المحامين
- وجود مشروع قانون للموازنة الاقليم أمر مهم وضروري
- رئيس الجمهورية: ضرورة إيجاد فرص العمل للشباب والحد من البطالة
- بيان: من أجل السلام والديمقراطية في السودان
- بيان حول حادث وحشي وغريب على الأعراف والقيم
- السيدة الأولى .. اشادات ودعم كامل لمؤسسة الرئيس جلال طالباني
- أطفال العراق أمانة يجب الحفاظ عليها ورعايتها
- العراق خارج قائمة الأكثر مديونية للنقد الدولي

قضايا كردستانية

- فتح الله حسيني: "جدل كردستاني على ضفاف دجلة"
- عادل الجبوري: الملف النفطي والمأزق الكردي وتفاهمات الأمر الواقع

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د.عادل عبدالمهدي: موازنة 2023، 2024، 2025 ممكنة ام لا؟
- د. أسعد كاظم شبيب: البيت السياسي السني وصراع الزعامة والسلطة
- عباس سرحان: ماذا جنينا من سقوط صدام؟

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- يجب أن يصوت الجميع وندلي بأصواتنا لقوى التغيير والتحوّل
- حزب الشعوب الديمقراطي.. المدافع الحقيقي عن حقوق المرأة في تركيا
- أردوغان يلجأ لأسلوبه الشعبوي القديم لحسم الانتخابات

المرصد السوري و الملف الكردي

- مصير الحقيقة الكردية عبر التاريخ
- البنتاغون: علاقاتنا مع قسد طويلة الأمد
- شورش درويش: عن استهداف تركيا للسليمانية
- حسني محلي: بعد 20 عاماً.. سوريا القفل والمفتاح

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- إطار أمني جديد للشرق الأوسط.. إعادة تنظيم استراتيجي لإيران والسعودية
- القمع في السعودية يهدد مكتسبات رؤية 2030 الاقتصادية
- جون بولتون : استراتيجية شاملة في مواجهة روسيا والصين
- الباحث عبد الله جمال: كيف تغيرت الخطة العسكرية الصينية تجاه تايوان؟
- تفجر الصراع في السودان.. الأسباب والسيناريوهات المحتملة

العدد: 7785... 2023-04-18

قوباد طالباني: تعميق العلاقات مع بغداد كفيل بدرء المخاطر عن الإقليم

أكد نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني، الاثنين، أن تعميق العلاقات مع بغداد كفيل بدرء المخاطر عن الإقليم.

وتباحث طالباني مع القنصل الفرنسي العام في إقليم كوردستان أوليفيه ديكونتي الفرص المتاحة أمام الإقليم والمخاطر التي تواجهه".

وقال خلال الاجتماع إن "آراءنا تطابقت حول ضرورة حل المشاكل الداخلية ودرء المخاطر المحدقة بالإقليم عبر تعميق العلاقات مع بغداد، واستغلال الفرص لتعزيز مكانة الإقليم والازدهار الاقتصادي وخدمة المواطنين".

اخطاء تعرقل تنفيذ الاتفاق النفطي بين بغداد واربيل

يواجه الاتفاق النفطي بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية الذي ابرم مؤخراً في مراسيم اقميت في العاصمة بغداد بعض العراقيل منها، الاخطاء التي اقترفتها حكومة اقليم كوردستان اثناء توقيع العقود النفطية بالاضافة الى الخطأ الاكبر بمنح حق التصرف في انبوب نفط كوردستان الى شركة كار.

مشاكل كبيرة تواجه الاتفاق النفطي

يقول علي حمه صالح الرئيس السابق للجنة النفط والغاز في برلمان كوردستان خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA:
هناك اخطاء كبيرة ارتكبتها حكومة اقليم كوردستان عبر تصدير النفط بشكل مستقل، وهناك مشاكل كبيرة ستواجه الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان حول ملف تصدير النفط.

واضاف: هناك مشكلة هي ان العراق وتركيا لم يتوصلا الى اتفاق حول هذا الملف، لان العراق يطالب تركيا بتعويض قدره مليار ونصف مليون دولار وهذه المشكلة مستمرة بين العراق وتركيا.

انبوب النفط هو مشكلة اخرى

يقول علي حمه صالح: الحكومة الاتحادية لاتوافق على هذا الاجر الباهض لانبوب نقل النفط الى ميناء جيهان التركي، ان هذ الانبوب انشأته شركة كار بنسة ٤٠٪ وشركة بوتاش في الجانب التركي ٦٠٪، وفي ذلك الوقت كان بامكان حكومة اقليم كوردستان انشاء هذا الانبوب بكل سهولة.

واضاف: وفي العام ٢٠١٧ قامت حكومة اقليم كوردستان ببيع حصة الجانب التركي الى شركة روزنفت بملغ مليار و٧٠٠ مليون دولار واصبحنا نحن مؤجرين للانبوب الناقل لنفطنا، واذا احتسبنا العام ٢٠٢١ نرى باننا قد دفعنا ٨٣٠ مليون دولار ايجار للانبوب الناقل للنفط وهذا ماترفضه الحكومة الاتحادية وتراه مبلغا كبيراً.

مشكلة شركات النفط

يقول علي حمه صالح: هناك مشكلة اخرى وهي مستحقات الشركات النفطية وخدماتها واعتقد بان العراق لن يقبل بهذه الكلفة الباهضة لعمل شركات النفط.

واضاف: العراق خصص مبلغ ٢ تريلون دينار لشركات النفط وتريلون و٤٠٠ مليار كمستحقات للانابيب الناقلة للنفط وهذا عجز ستواجهه حكومة اقليم كوردستان.

انابيب النفط ملك للدولة

يقول الخبير في مجال العقود النفطية ريبوار محمد امين لـPUKMEDIA: في العراق ليس هناك اي انبوب ملك لاي شركة او حزب معين، الانابيب هي ملك للحكومة فقط.

واضاف: كان هذا خطأ كبيراً اقترفته حكومة اقليم كوردستان ولم يكن من الواجب ان تمنح حق انشاء هذا الانبوب لشركة كار، كان عليها انجاره بنفسها وعدم الدخول في هذه المشكلة.

ويقول الخبير القانوني ريبوار محمد امين: ان العقود التي وقعتها حكومة اقليم كوردستان ومنح حق التصرف في انبوب نقل النفط الى شركة كار يخالف المادتين ١١١ و١١٢ من الدستور العراقي الدائم.

واضاف: ان الدستور العراقي واضح في فقراته ولايجوز لاي قطاع خاص او اشخاص الدخول في عملية تصدير وبيع النفط.

العقود النفطية لم تصب في مصلحة المواطنين

يقول ريبوار محمد امين: ان العقود التي وقعتها حكومة اقليم كوردستان مع الشركات الاجنبية لم تصب في مصلحة المواطنين.

واضاف: منذ العام ٢٠١٤ ولحد الآن تكبد اقليم كوردستان خسائر كبيرة من الناحية الاقتصادية بسبب توقيع تلك العقود السيئة وبدلاً من تحقيق المكاسب والارباح تكبد اقليم كوردستان خسائر كبيرة ودخل تحت طائلة ديون كبيرة تقدر بـ٣٢ مليار دولار، ولولا توقيع تلك العقود لكان الاقليم قد حصل خلال السنوات الماضية على اكثر من ١٠٩ مليار دولار من الحكومة الاتحادية.

ويضيف ريبوار محمد: ان تلك العقود الحقت اضراراً مادية كبيرة باقليم كوردستان وادت الى توقف جميع المشاريع الخدمية ووصلنا الى مرحلة تسجيل العراق دعوى قضائية ضد اقليم كوردستان.

واضاف: ان تلك العقود النفطية لم تتمكن من خدمة ابناء شعب كوردستان وادت الى فشل الحكومة في خدمة المواطنين ووقعه تحت طائلة المديونية والمآسي الكبيرة، واعادت البنى التحتية لمدة ١٠ سنوات الى الوراء بسبب سوء ادارة الملف النفطي.

نص المادتين الدستوريتين

المادة (١١١):

النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات.

المادة (١١٢):

اولا: تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للاقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.

ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

-PUKmedia*

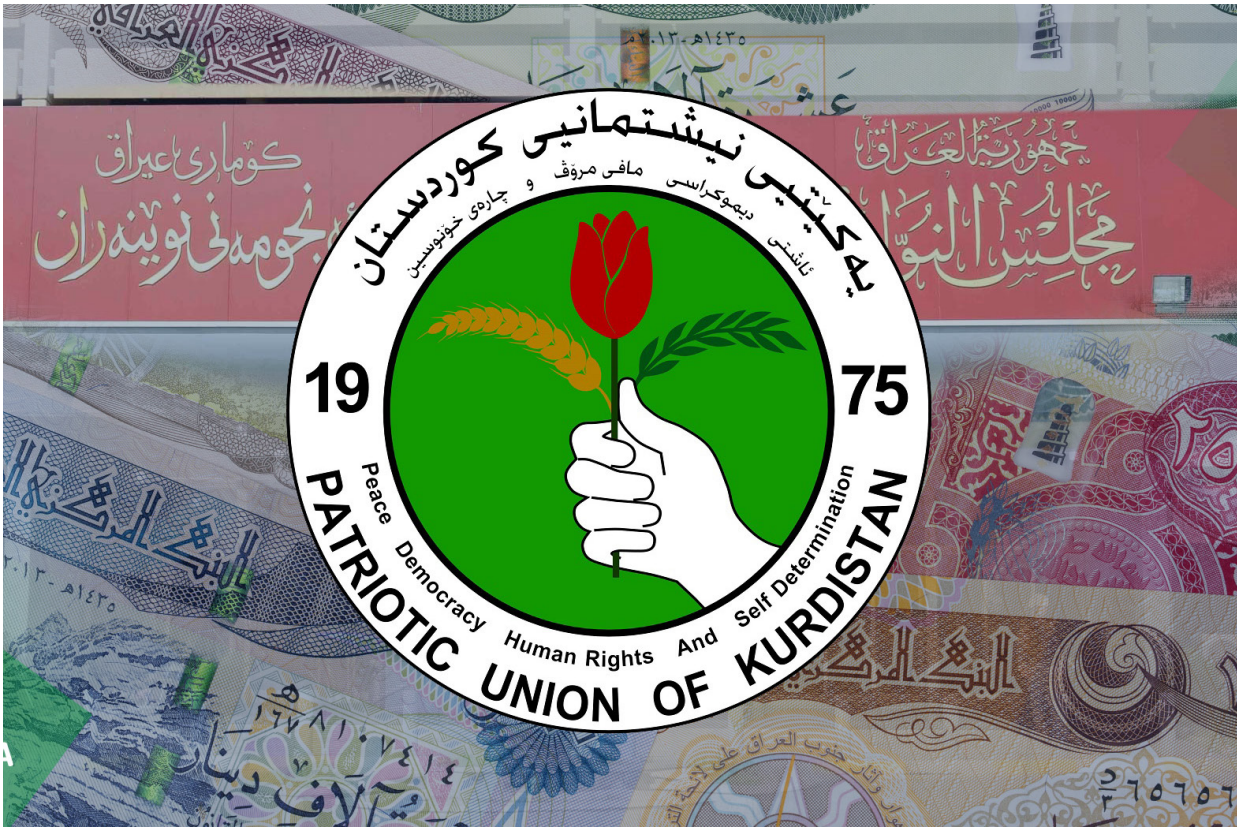

الاتحاد الوطني: وحدة الصف لضمان مستحقاتشعب كوردستان من الموازنة

باشر مجلس النواب العراقي ليلة الأحد ٢٠٢٣/٤/١٦، بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥، ومن جانبها جددت كتلة التحاد الوطني الكوردستاني التأكيد على وحدة الصف الكوردي في بغداد، لضمان استحقاقات شعب كوردستان.

وصرح د. بريار رشيد عضو كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA، قائلا: «نرى أن تحديد نسبة ١٢،٦٧٪ من الموازنة للاقليم مناسب في هذه المرحلة، ولكن وفق إحصاء وزارة التخطيط العراقية يجب أن تكون ١٤٪، مع أن هذه النسبة أيضا محل نقاش ونرى أنها لاتعكس النسبة الحقيقية لسكان الاقليم في العراق»، مشيرا الى «أننا سنواصل جهودنا لزيادة حصة الاقليم من الموازنة».

وأضاف عضو اللجنة المالية في مجلس النواب: «وحدة الموقف الكوردي في بغداد مهمة للغاية في موضوع الموازنة، لأنها مرتبطة برواتب الموظفين ومستقبل اقليم كوردستان، لذا علينا التعامل مع هذه المسألة بحذر وحماية وحدة الصف الكوردي في بغداد».

هذا وعقد مجلس النواب جلسته العشرين مساء أمس الاحد، برئاسة محمد الحلبوسي رئيس المجلس وحضور ١٩٨ نائبا، لقراءة تقرير اللجة المالية ومناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥.

واشارت الدائرة الاعلامية لمجلس النواب في بيان، الى انه في مستهل الجلسة، صوت المجلس بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتعلق باحتساب الراتب التقاعدي لمحافظ البصرة الاسبق محمد مصبح الوائلي والشهيد عبير سليم ناصر مدير بلدية كربلاء بعد اضافة الفقرة على جدول أعمال الجلسة بطلب مقدم من ٨٠ نائبا.

وأفادت أن اللجنة المالية تلت تقريرها بشأن رؤيتها بمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥، اضافة الى قراءة اللجنتين الساندتين التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي، والاقتصاد والصناعة والتجارة تقريرهما الخاص بمشروع القانون.

وكشفت عن أن مداخلات أعضاء المجلس انصبت على المطالبة بزيادة التخصيصات لتنمية الاقاليم والمحافظات ولاسيما الجانب الاستثماري والمطالبة بوضع جدول للديون المترتبة بذمة حكومة اقليم كوردستان واعادة النظر بزيادة مبالغ رواتب الاقليم، فضلا عن المطالبة بوضع رؤية واضحة ومراعاة تقلبات السوق النفطية وزيادة تخصيصات وزارة التربية لتلبية العديد من متطلباتها اضافة الى وزارة الزراعة وضم تخصيصات حشد الدفاع الى موازنة الوزارة.

وبينت الدائرة الاعلامية، أنه تقرر رفع الجلسة وجعلها مفتوحة على أن تستأنف في الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم الاثنين، لاستكمال مناقشة قانون الموازنة العامة.

كتلة الاتحاد الوطني تطالب بإضافة فقرات لضمان حقوق مواطني الاقليم

وكانت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب قد طالبت بتضمين عدة فقرات في مشروع قانون الموازنة الاتحادية حرصا على ضمان حقوق مواطني إقليم كوردستان فيما حول رئيس المجلس محمد الحلبوسي الطلب إلى اللجنة المالية.

ودعت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في كتابين بتوقيع هريم كما آغا رئيس الكتلة إلى تخصيص مبلغ في الموازنة لتعويض ذوي الشهداء وضحايا جريمة الأنفال وفتح المقابر الجماعية وإعادة رفاة المؤنفلين إلى مناطقهم.

كما دعت الكتلة الى تخصيص مبلغ مالي لإزالة الألغام في المناطق الحدودية لإقليم كوردستان مع إيران من آثار الحرب العراقية الإيرانية. وكذلك تخصيص مبلغ لإنشاء مركز طبي لكشف مرض سرطان الثدي في السليمانية، وتخصيص موازنة خاصة لإعمار وتأهيل المرافق الخدمية في محافظة حلبجة وتخصيص مبلغ لإنشاء السدود في الإقليم بالموازنة الاستثمارية للحكومة الاتحادية.

وطالبت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني بتضمين فقرة في الموازنة حول تخصيص المستحقات المالية للجنة الباراولمبية في اقليم كوردستان والتي هي فرع من للجنة الباراولمبية العراقية من اجل تطوير نشاطات اللجنة في محافظات اقليم كوردستان.

مطالب تصب في مصلحة المواطنين

ويقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الدكتور بريار رشيد لـPUKMEDIA: وجهت كتلة

الاتحاد الوطني الكوردستاني كتابين بتوقيع هريم كما آغا رئيس الكتلة إلى اللجنة المالية لتخصيص مبلغ في الموازنة لتعويض ذوي الشهداء وضحايا جريمة الأنفال وفتح المقابر الجماعية وإعادة رفاة المؤنفلين إلى مناطقهم.

واضاف: كما دعت الكتلة الى تخصيص مبلغ مالي لإزالة الألغام في المناطق الحدودية لإقليم كوردستان مع إيران من آثار الحرب العراقية الإيرانية. وكذلك تخصيص مبلغ لإنشاء مركز طبي لكشف مرض سرطان الثدي في السليمانية، وتخصيص موازنة خاصة لإعمار وتأهيل المرافق الخدمية في محافظة حلبجة وتخصيص مبلغ لإنشاء السدود في الإقليم بالموازنة الاستثمارية للحكومة الاتحادية.

واوضح النائب بريار رشيد: كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني دعت ايضا الى تضمين فقرة في الموازنة حول تخصيص المستحقات المالية للجنة الباراولمبية في اقليم كوردستان والتي هي فرع من للجنة الباراولمبية العراقية من اجل تطوير نشاطات اللجنة في محافظات اقليم كوردستان.

وقال الدكتور بريار رشيد: نعمل مع قسم من النواب على جمع التواقيع لزيادة حصة محافظة حلبجة من الموازنة والبدء بالقراءة الثانية لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق والمقدم من لجنة الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم..

واضاف: عند مناقشة الموازنة سنعمل مع الكتل الاخرى من اجل تخصيص موازنة مستقلة لمحافظة حلبجة اسوة بباقي المحافظات لتوفير الخدمات واعمار المدينة.

المطالب وصلت الى اللجنة المالية

تقول الدكتورة نرمين معروف عضوة اللجنة المالية في مجلس النواب للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: بعد وصول مطالب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الى رئاسة مجلس النواب تم تحويلها الى اللجنة المالية.واضافت: ان اللجنة المالية ستقوم بدراسة تلك المطالب في اجتماعاتها المبقلة بعد عطلة عيد الفطر المبارك وسيتم ادراجها في الموازنة وفقا لقناعة اللجنة المالية.

تقول الدكتور نرمين معروف: نحن نعمل على ادارج تلك المطالب في الموازنة وفقا للمواد والفقرات الدستورية وسنعمل بكل جهد لادراج اكبر عدد من المطالب في الموازنة.

واضافت: ان اغلب مطالب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني هي تخص قوت ومعيشة المواطنين وتعويض عوائل الانفال واعمار حلبجة، مشيرة الى ان اغلب الكتل النيابية تتعاطف معنا من اجل خدمة عوائل الشهداء والمؤنفلين.

تقول الدكتورة نرمين معروف: ان كل تلك التخصيصات اذا دخلت الى اقليم كوردستان بالتاكيد سيكون لها تاثير جيد على الاوضاع الاقتصادية.

واضاف: كما سيكون لتخصيص موازنة لمحافظة حلبجة الاثر الكبير على اقتصاد المحافظة وتطوير الخدمات فيها والعمل على اعادة اعمارها وتوفير افضل الخدمات للمواطنين.

PUKmedia

الاتحاد الوطني يعمل على وحدة الخطاب والموقف الكوردي في كركوك

التصريحات اللامسؤولة لاتخدم المحافظة

رغم أن الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يصوت على تعديل قانون الانتخابات في مجلس النواب العراقي، لأنه لم يراع حقوق الكورد في كروك، إلا أنه يولي أهمية كبيرة لوحدة الخطاب الكوردي في كركوك والمناطق المتنازع عليها، وقد اتخذ مرارا خطوات فعلية في هذا الصدد، حيث تتفق الأحزاب الكوردستانية عدا الحزب الديمقراطي مع رؤية الاتحاد الوطني، ليبقى الكورد الفائز الأول في كركوك.

وكان لرئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني دور مهم وبارز في إحياء لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، وتشكيل لواء مشترك في المناطق المتنازع عليها.

وصرح روند ملا محمود مسؤول المركز الثاني لتنظيمات كركوك للاتحاد الوطني، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «نهدف الى مشاركة الكورد في كركوك في انتخابات مجلس النواب ومجلس المحافظة بقائمة واحدة، ومن المقرر أن نجتمع خلال الأيام المقبلة مع الأحزاب السياسية لهذا الغرض، ولكن الحزب الديمقراطي ليس له أي مشاركة في أي اجتماعات من هذا القبيل».

من جهته يؤكد هيوا عبدالله مسؤول المركز الـ١٧ لتنظيمات غربي كركوك، لـ PUKMEDIA: «مسألة كركوك والمناطق المتنازع عليها مسألة حساسة، لذا نحن أحوج ما نكون اليوم الى وحدة الخطاب والموقف الكوردي في تلك المناطق، لأنها تضمن حقوق الكورد في إطار العراق الاتحادي».

وأضاف: «إذا شارك الكورد في الانتخابات بقائمة موحدة فإنهم يستطيعون الفوز بأكثر من نصف مجموع الأصوات

في كركوك، ومعلوم أن الاتحاد الوطني بادر كثيرا في هذا المجال ولكن مع الأسف الحزب الديمقراطي الكوردستاني لا يتجاوب مع هذه المبادرات».

وحدة الكورد في كركوك كان نهج الرئيس مام جلال

يقول آفيستا شيخ محمد مسؤول المركز الـ١٨ لتنظيمات شرقي كركوك، لـ PUKMEDIA: «يؤكد الاتحاد الوطني منذ بدايات تأسيسه على أهمية وحدة الصف الكوردي، ولاسيما في المناطق التي تعيش فيها مكونات عديدة، وهذا كان نهج وسياسة فقيد الأمة الرئيس مام جلال، وبعد عملية تحرير العراق دعا الاتحاد الوطني باستمرار الى مشاركة الكورد بقائمة واحدة في الانتخابات»، مضيفا «بالنسبة للانتخابات المقبلة أيضا دعا الاتحاد الوطني رسميا الأطراف السياسية الى وحدة الصف والموقف وتشكيل قائمة موحدة، لأن هذه مسألة مهمة ولايجب النظر اليها نظرة حزبية ضيقة، ولكن ما يدعو للأسف أن طرفا معينا ليس فقط لايحبذ وحدة الكورد في انتخابات محافظة كركوك التي هي مصيرية، بل إنه يضع العراقيل أمامنا ويغلب مصالحه الحزبية على مصالح شعبنا العليا».

ويؤكد آفيستا شيخ محمد، أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني يعتبر نفسه صاحب المناطق المتنازع عليها ويمد دوما يد التعاون لجميع الأطراف بهدف ضمان حقوق شعبنا في إطار الدستور، وخاصة في كركوك لأنها تعتبر عنصرا حاسما بالنسبة للمسألة الكوردية».

بحسب سجل إحصاء العام ١٩٥٧، فإن الكورد يشكلون أغلبية سكان محافظة كركوك بنسبة ٤٨/٣٪، يليهم العرب بنسبة ٢٨/٢٪، ثم التركمان بنسبة ٢١/٤، والكلدوآشور ٠/٤٪، والآخرون ١/٧٪.

ولكن في إحصاء العام ١٩٧٧ انخفضت نسبة الكورد في المحافظة بشكل ملحوظ، نتيجة سياسة التعريب والتهجير التي اتبعها النظام البائد، حيث أصبحت ٣٧/٦٪، مقابل زيادة نسبة السكان العرب الى ٤٤/٤٪.

التصريحات اللامسؤولة لاتخدم كركوك

واصدرت النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني ديلان غفور، بيانا صحفيا ضد التصريحات التي ادلى بها ارشد الصالحي حول كركوك.

وقالت النائبة ديلان غفور خلال البيان: نقف بشدة ضد تصريحات أرشد الصالحي اللامسؤولة، إذ أقدم على تلفيق العديد من التهم الباطلة بحق أهالي منطقة بنجا علي في كركوك.

واضافت: تعد بنجا علي واحدة من أبرز المناطق المهمة في المدينة ويقطنها أناس مستقيمون ومخلصون وجسورون يستحقون من الاحترام والتقدير والخدمات أكبر بكثير مما حظوا به، إننا نعرب عن دعمنا المطلق لتلك المنطقة التي تخضع كليا لسلطة الشرطة والأجهزة الأمنية، ونقف بالضد من أي تهمة باطلة توجه أو تلحق بأهالي تلك المنطقة الأعزاء.

واوضحت: إنها ليست المرة الأولى يكيل فيها أرشد الصالحي عبر تصريحاته اللامسؤولة، الاتهامات لأهالي كركوك، فتلك التصريحات لا تخدم المدينة والأوضاع فيها وتتسبب في تعكير صفو الاستقرار ناهيك عن أنها تهدد السلم المجتمعي والتعايش بين مكونات المدينة.

PUKmedia

اربيل.. الاعتداءات تطال شريحة المحامين

تقرير: فؤاد عبد الله : لا تزال تداعيات خطف وتعذيب وتشويه المحامي محمد صوفي البالغ من العمر ٥٢ عاما في مدينة أربيل من قبل مجموعة من المسلحين متواصلة، وذلك بعد توكيله بقضية طلاق، وفق تصريحات عائلته والمسؤولين في المحافظة .

موقف العدل

ومن جهتها أعربت وزارة العدل في حكومة إقليم كوردستان عن قلقها من تزايد حالات القتل والثأر وإنتهاك كرامة الإنسان وكل أفراد الأسرة القضائية، مشيرة إلى ضرورة اتخاذ موقف من الاعتداء وإنزال أشد العقاب بالمعتدين، مبدية دعمها المطلق للمحاميين ونقابتهم .

مواقف داعمة

وبدورهم خرج محامو محافظة السليمانية في وقفة استنكارية على خلفية الاعتداء على المحامي محمد صوفي في أربيل، وقال المحامي دانا جمال إن وقوفنا اليوم هنا أمام المحكمة هو دعم لزميلنا المحامي محمد الذي تعرض للضرب في أربيل"، مبينا أنه " تعرض لإهانة من قبل مجموعة من المسلحين، في وقت

كا يقوم الزميل محمد بمهامه وواجباته القانونية كمحام، والدفاع عن القضية والملف الذي بين يديه، لذلك نحن كمحامين وقانونيين نستنكر وبشدة هذا العمل اللاقانوني والمخالف لكل المقاييس الدولية والاجتماعية والسياسية".

تدخل السلطات الثلاث

وكذلك أشارت المحامية تلار لطيف إلى أنهم " كقانونيين ومواطنين يدينون ويستنكرون هذا الأعتداء الوحشي على زميل لهم في محافظة أربيل، وفي نفس الوقت نطالب السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية بالتدخل السريع وأن يكون لهم موقف واضح وحازم من هذا الاعتداء"، منوهة إلى انهم كمحامين " سيقدمون شكوى إلى محكمة التحقيق لأخذ دورها ومحاسبة الجناة ليكونوا عبرة لغيرهم، ولكي لا تتكرر مثل هذه الحوادث مرة أخرى".

رسالة إلى السلطات

وفي السياق ذاته تحدث المحامي آزاد دوسكي قائلا إنه " بعد الاعتداء الذي صار بحق زميل لنا في أربيل، خرجنا اليوم كمحاميين أو كنقابة المحاميين في إقليم كوردستان فرع السليمانية في هذه الوقفة الاستنكارية أمام دار القضاء في السليمانية، لنُعلن وقوفنا كيد وصوت واحد ضد ما يتعرض له زميل لنا في أربيل، وفي الوقت نفسه نريد أيضا إيصال رسالة للسلطات وخاصة مجلس القضاء في الإقليم بأن أي إعتداء على أي محامي هو اعتداء على سيادة القانون والسلطة القضائية، كون المحامي يعتبر القضاء الواقف، وان المحامي ليس جزءا من المشكلة أو الملف الذي بين يديه، بل يعتبر عنصرا لتحقيق العدالة".

الكرامة قبل الحقوق

من جانبه أدان مركز ميترو وبشدة اختطاف المحامي وتعذيبه ونشر كل ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدا أن الكرامة تسبق الحقوق، وأن المركز يرفض كل خرق للقانون والتصرف خارجه، لأن ذلك يمس الكرامة الإنسانية للمواطن ويمثل خرقاً كبيراً للقانون.

مزاولة مهامه

وكان المحامي محمد يابه صوفي يتابع ملف قضية انفصال بين زوجين في المحكمة، في تصريح له لوسائل الإعلام وأن أقارب زوج المشتكية قاموا باختطافه، ونقله إلى مكان مجهول، بعد أن أوثقوا يديه، وبدؤوا بضربه وتعذيبه لمدة زادت على ثلاث ساعات، حيث تم كسر أنفه وأسنانه ورأسه نتيجة الضرب المبرح حسب تعبيره.

المسرى

وجود مشروع قانون للموازنة الاقليم أمر مهم وضروري

بهدف تبادل الآراء والمناقشة، اشرفت الاثنين ٢٠٢٣/٤/١٧، د. ريواز فائق رئيس برلمان كوردستان على اجتماع تشاوري بخصوص العمل من اجل مشروع قانون الموازنة العامة لإقليم كوردستان.

في الاجتماع الذي حضره ممثلو اكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية ونقابة وجمعية من كافة مناطق إقليم كوردستان، إضافة الى حضور منظمة التحالف للشفافية والمسائلة وشبكة التنمية وعدد من النشطاء المدنيين، جرى بحث أسباب عدم وجود وعدم ارسال مشروع قانون الموازنة العامة والخطوات التحضيرية لمشروع قانون الموازنة، وقد جرى بحث هذه الموضاعات بإسهاب وتم طرح اراء الحاضرين كافة.

وقد وصف المجتمعون وجود مشروع قانون للموازنة العامة بالأمر المهم والضروري، مؤكدين ان البرلمان كان دوما احد اهم الفاعلين في هذا المجال.

برلمان كردستان

رئيس الجمهورية: ضرورة إيجاد فرص العمل للشباب والحد من البطالة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٧ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، عضو مجلس النواب، رئيس لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة النيابية السيد أحمد سليم الكناني.

وجرى، خلال اللقاء، بحث برنامج الحكومة، والجهود الحثيثة لدعم قطاعات الصناعة والتجارة بما يسهم في توفير المنتجات المحلية، حيث أكد رئيس الجمهورية ضرورة إيجاد فرص العمل للشباب والحد من مشكلة البطالة.

وأشار السيد الرئيس إلى أهمية تشجيع رؤوس الأموال ورجال الأعمال والشركات ودعم القطاع الخاص للارتقاء بواقع الفرص الاستثمارية والبدء بالمشاريع الاستراتيجية.

بدوره، ثمن الكناني توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدا ان لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة النيابية تبذل مساعيها لحل المعوقات التي تعترض عمل قطاعات الصناعة والتجارة وتشجيع فرص الاستثمار في البلاد وبما يحقق خطط التنمية المستدامة.

رئاسة جمهورية العراق

سەرۆکایەتی کۆماری عێراق

بيان: من أجل السلام والديمقراطية في السودان

نتابع بألم التطورات المؤسفة في جمهورية السودان التي راح ضحيتها مواطنون وتضررت مؤسسات وتعطلت فرص لمواصلة البناء والتقدم في المسار الديمقراطي والسلمي في البلد الشقيق.

إن ثقتنا الأكيدة بحكمة الإخوة في السودان وقدرتهم على الحوار السلمي الديمقراطي كفيلة بأن نطمئن على تجاوز هذه الأزمة بالوقف الفوري للقتال والأعمال المسلحة،بما يحفظ حرمة الدم والعودة إلى مسارات الديمقراطية والسلام.

وإذ أعبرّ عن شديد حرصنا في العراق على أمن وسلام السودانيين وعلى ديمقراطية النظام السياسي فاننا نعبرّ عن أملنا بنبذ استخدام السلاح والقوة والعنف مابين الأشقاء والركون إلى ثوابت الديمقراطية لتعزيز فرص الحوار بما يحفظ الحياة والسلام والعدل.

أؤكد هنا للإخوة في السودان استعداد العراق لبذل الجهود والمساعدة في تأمين فرص الحوار البنّاء وبما يسهم في تغليب منطق السلام ويعزز التوجه الديمقراطي.

نتضرع من أجل حفظ الحياة والأمان، ونؤكد مرة أخرى ثقتنا برجاحة العقل وبالحكمة التي عُرف بها الأشقاء في جمهورية السودان الشقيقة.

د. عبد اللطيف جمال رشيد
رئيس جمهورية العراق

رئاسة جمهورية العراق

سەرۆکایەتی کۆماری عێراق

بيان

تابع فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد باهتمام شديد حادث الاعتداء الآثم على طفلة في مدينة البصرة، وهو حادث وحشي وغريب على الأعراف والقيم والتقاليد المجتمعية التي نشأ عليها العراقيون، الأمر الذي جعل المجتمع يستهجن وينظر بمشاعر غاضبة لما حصل للطفلة.

إن وقوع هذه الجريمة يحث على وجوب أن تأخذ الجهات الأمنية والقضائية والتعليمية والاجتماعية ما حصل للطفلة بكثير من الاهتمام منعا لتكرار هذه الجريمة وصيانةً للمجتمع من السلوك المنحرف لبعض مرضى النفوس والعقول حين لا يردعهم رادع عن ارتكاب هكذا جرائم.

إن حماية الطفولة مبدأ أساس من مبادئ الحياة السليمة المعاصرة في الدول والمجتمعات الحريصة على صون الحقوق وحفظ الكرامات وحماية الحياة، وهذا مبدأ تحث عليه الأديان والشرائع والأعراف الإنسانية السليمة. وبهذا الصدد يؤكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية أن يكون الردع القانوني حازماً وحاسماً في هكذا جريمة.

كما يرى فخامته أن التشريعات وسيادة القانون فوق الجميع واحترام الأعراف والأخلاق هي عوامل تقلص من مساحة الجريمة في المجتمع وتحمي أمن وحرية وكرامة الأفراد.

الدائرة الإعلامية لرئاسة الجمهورية

السيدة الأولى .. اشادات ودعم كامل لمؤسسة الرئيس جلال طالباني

استقبل السفير د. محمد صابر، رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني، الاثنين ١٧نيسان ٢٠٢٣، السيدة الاولي شاناز ابراهيم احمد.

وخلال اللقاء بحث الجانبان ضرورة المحافظة على أرشيف الرئيس مام جلال طالباني وجمعه.

وعبرت السيدة شاناز ابراهيم احمد عن استعدادها الكامل لدعم مؤسسة الرئيس جلال طالباني.

أطفال العراق أمانة يجب الحفاظ عليها ورعايتها

بتوجيه ورعاية من السيدة شاناز إبراهيم أحمد، جرى الإثنين ١٧- نيسان – ٢٠٢٣ توزيع ملابس عيد الفطر على أطفال دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة – دار الطفولة للأيتام في الصالحية، والكادر المختص برعاية الأطفال.

وأكدت السيدة شاناز ، في رسالتها للدار، أن أطفال العراق أمانة يجب الحفاظ عليها ورعايتها والاهتمام بتقديم كل ما يسهم في تحسين أوضاعهم ومتابعة احتياجاتهم من كافة الجوانب، الصحية، والتربوية، والتعليمية ، والنفسية، والخدمية.

وأشادت السيدة الأولى بالجهود الإنسانية التي تقدم لهذه الشريحة التي ستسهم أجيالها في تقديم الأفضل لمجتمعها استنادا على رصانة التربية والرعاية والتقويم المقدم من المشرفين عليها والمؤسسات الساندة لها.

بدورهم، قدم كادر العمل ومديرة الدار السيدة عائشة مصطفى شكرهم وتقديرهم للمبادرة مع قرب حلول عيد الفطر، معربين عن امتنانهم لكل ما تم تقديمه من مستلزمات ضرورية شملت الملابس ومستلزمات طبية وألعاب ولكل الأعمار المتواجدة في الدار.

كما قدموا مجموعة من المقترحات والأفكار المتعلقة بدور الدولة للأيتام ، حيث أعربوا عن امتنانهم للتواصل والاهتمام من قبل السيدة الأولى، وهو ما يعزز تقديم أقصى الجهود لخدمة شريحة تستحق المساندة والمؤازرة .

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

العراق خارج قائمة الأكثر مديونية للنقد الدولي

عدّ مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، الدكتور مظهر محمد صالح، خروج العراق من قائمة الدول الأكثر مديونية لـ»صندوق النقد الدولي» عنصراً جاذباً للاستثمار كما أنه يرفع الجدارة الائتمانية للعراق بشكل كبير، بينما اعتبر خبراء أن مغادرة العراق القائمة يحمل انعكاسات إيجابية اقتصادية كبيرة يجب استثمارها بشكل محترف.

وقال صالح في حديث خاص لـصحيفة»الصباح»: إن «خروج العراق من قائمة الدول الأكثر مديونية لـ(صندوق النقد الدولي) يرفع الجدارة الائتمانية للعراق بشكل كبير في قائمة الدول الأكثر جدارة»، وأوضح أن «ذلك يعد عنصرا جاذبا للاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جميع المقاولات الدولية التي تجري في العراق تخفض من مخاطر التأثير في كلف المشاريع، إضافة إلى الانعكاسات الإيجابية على جميع كلف الأعمال الخارجية المرتبطة بالاقتصاد العراقي».

ونوّه بأن «العراق ومنذ اتفاق (نادي باريس) الذي وقع في ٢٠٠٤/١١/٢١ من قبل وزير المالية الأسبق عادل عبد المهدي آنذاك، تخلّص من ١٠٠ مليار دولار من مديونيته، أي تم تخفيض ٨٠ ٪، وكان حجم الديون نحو ١٣٠ مليار دولار، خصم منها بموجب الاتفاق كما ذكرت آنفاً ١٠٠ مليار دولار، وما تبقى تمت جدولته على ٢٠ عاماً مع فترة سماح ست سنوات».

وأكد مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، أن «العراق ملتزم بإيفاء ديونه سواء للشركات أو الدول الدائنة، وهناك تعاون كبير بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بتسديد الأقساط بفوائدها وبالوقت المحدد، ومنذ عام ٢٠٠٩ بدأ العراق بتسديد الفوائد، وفي عام ٢٠١١ بدأ بتسديد الأقساط بفوائدها».

وفي ما يتعلق بالاعتراضات الداخلية التي تطول مؤسستي (البنك وصندوق النقد) الدوليين، أشار صالح، إلى أن «مرد الاعتراضات الكبيرة هو أن تعاملات هاتين المؤسستين وفق النظام الغربي تماماً» وبيّن أنه «في الحقيقة – ووفق قرب عملي من (صندوق النقد الدولي) منذ عام ٢٠٠٣ إلى الآن، فإن العراق دخل ستة اتفاقات مع (الصندوق) ولم يطله أي ضرر، وسهّل الكثير من الأمور للعراق خاصة الاتفاقية البسيطة التي كانت لمدة أشهر كاتفاقية طارئة والتي ساعدت على إسقاط ٨٠ ٪ من ديون العراق».

مع مام جلال.. رحلة اطفاء الدين ولو في الصين!

وكان وزير المالية الأسبق باقر جبر الزبيدي قد كتب في موقعه الخاص حول رحلة اطفاء الديون العراقية مع الرئيس مام جلال قائلا:

بيني وبين مام جلال طالباني حكاية نضال وطني طويل في دمشق وبيروت منذ اواسط الثمانينيات وقد توطدت تلك العلاقة النضالية بعد ٢٠٠٣ وفي العام ٢٠٠٦ تشكلت اول حكومة منتخبة واثناء عملي وزيرا للمالية اتصل بي والح على ضرورة ان يراني في اليوم التالي.بعد ان استقبلني حدثني وقد اتخذنا مكانا قصيا في قصر السلام عن زيارته القادمة الى الصين وطلب ان اكون جزءا من الوفد الوزاري الذي سيحل ضيفا على القيادة الصينية فقلت له.. ان ذهابي الى الصين والتحاقي بالوفد العراقي مشروط بعهد ان تجمعني مع الرئيس الصيني (هوجن تاو) لان وزارة المالية العراقية وصلت مستوى العجز التام باقناع بكين اطفاء ديونها البالغة ٨ مليار٥٠٠ مليون دولار.ماكان يؤلمني ان نسبة الفائدة التي كانت تسددها الحكومة العراقية للصين عالية جدا بلغت ٥ الى ٦٪ واساس الدين ان النظام العراقي السابق كان تعاقد على فترات لشراء اسلحة متنوعة من الصين ايام الحرب العراقية الايرانية.

رد علي الرئيس جلال الطالباني بالموافقة وقال لي.. وهو كذلك الجدير بالذكر ان زيارة الرئيس الطالباني تمت بدعوة من الرئيس (هوجنتاو) وفي الاثناء زرنا احدى المدن الصينية التي امضى الرئيس طالباني فترة فيها ايام لجوئه السياسي في بكين ومن المعروف ان الطالباني عاش ماوي الهوى ايام شبابه.

وهكذا تم الاتفاق مع الرئيس الطالباني على تنفيذ الشرط الذي اتفقنا عليه وكان "شرطي" بمرافقة الوفد العراقي الى الصين.

في بكين عقدت القمة العراقية الصينية بحضور وفدي البلدين وعلى هامش القمة ذكرت الرئيس بوعده الشخصي لي فأومأ براسه موافقا وقال لي ساتحدث مع الرئيس الصيني.

حين انتهى لقاء القيادتين الصينية والعراقية التي شهدت توقيع مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات الامنية والاقتصادية والخدمية انفرد الرئيسان بحديث ثنائي.

روادني احساس ان الرئيس سينسى عهده الذي قطعه لي في الحديث مع الرئيس الصيني لذلك اتجهت الى خلوة الرئيسين لكي اذكر الطالباني بعهده وقد حاول الحرس الرئاسي منعي من الوصول الى الرئيس فلم امتنع وحين اقتربت منه ابتسم الرئيس جلال الطالباني وقدمني الى الرئيس الصيني وقال له هذا هو وزير المالية ويريد ان يتحدث معك في طلبه اوجزت للرئيس جنتاو بشكل مكثف خلاصة ديونهم المستحقة على العراق فرد علي قائلا :وما هو المطلوب؟..

قلت له :اريد توجيها من سيادتكم لوزير ماليتكم للبدء بمباحثات اطفاء الدين فاذا انتهينا من هذا الملف بما يحقق رغبة الجانب العراقي فان ذلك يمثل نهاية رحلة اطفاء الديون الصينية على العراق بعد موافقة غالبية الدول الدائنة على اطفاء ديونها المستحقة على العراق وفق قواعد نادي باريس.

ماحدث ان الرئيس وجه وزير ماليته الذي اتفق معي على الاجتماع في اليوم التالي في مقر ضيافة الوفد العراقي.. بعد ثلاثة ايام من المباحثات العميقة والشاقة "وكنت مريضا خلالها" وافقت الحكومة الصينية على اطفاء ديونها بعد ان عرضت نتائج مباحثاتي مع وزير المالية على الرئيس الصيني هوجن تاو.

عشيتها اطلق الرئيس طالباني عبارته الشهيرة التي دخلت قاموس الثقافة السياسية العراقية "ان الزبيدي اكبر "مجدي" للشعب العراقي.

فتح الله حسيني:

"جدل كردستاني على ضفاف دجلة"

يفضي كتاب "جدل كردستاني على ضفاف دجلة" وهو الإصـدار الجديد للكاتب والسياسي الكردي المعروف ستران عبدالله؛ عبر دهاليز واضحة أحيانا ودهاليز مخفية احيانا أخرى إلى شؤون حياتية ومفصلية كثيرة؛ وقضايا سجالية وإشكالية شائكة؛ بدءا من الوقائع المفروضة؛ والتي أصبحت تاليا ماضيا غير منسي ومرورا بالتباين السياسي الحاضر في بلاد قائمة على توافقات سياسية دون حلول

> يوثق الكتاب عدالة القضية ولا عدالة النظم السياسية التي تعاقبت على الحكم

ناجعة أخرى؛ ووصولا الى استعادة مكر التاريخ؛ هذا المكر الذي يسجل للكاتب الكردي البارز ستران عبدالله وحده؛ في اتخاذه كتدبير حياتي ماضيا وراهنا لأن ذاك المكر وبحسب الكاتب؛ هو تدوير لسنة الحياة وقساوتها وسنين النضال؛ حيث أن مكر التاريخ أشد من مكر الدكتاتورية وتدابيرها ليطل – هو – على نهر دجلة تماما كما تسنى للرئيس طالباني أن يطل على النهر ذاته؛ ليكون بعد تأمل غير طويل وعقود طويلة من النضال والكفاح مدخلا للخوض في سجال جديد غير منتهي في عراق جديد لا تنتهي اشكالياته، بينما بالنسبة للكردي هو سجال قديم؛ ويستأنف؛ وبات هذا السجال بحد ذاته مرهونا برمته لواقع جديد فرضته توافقات سياسية بعد مرارات حكم الحزب الواحد والحاكم الأوحد في بلاد تنوع فيه البشر والحجر وحتى الشجر.

يشهد الكاتب والسياسي ستران عبدالله على مراحل مهمة ومفصلية وتاريخية معا في كتابه هذا الصادر حديثاً عن مؤسسة "المسرى" الإعلامية وبذلك؛ فإنه يوثق عدالة القضية ولا عدالة النظم السياسية التي تعاقبت على حكم العراق؛ ومن ثم ليكون المتابع بحق للشأن السياسي حيال شؤون وشجون حلت على أركان البلد وبذات الوقت أخلت بالنظم الديمقراطية شبه المعدومة اصلا عبر عقود مريرة وسنوات أكثر مـرارة؛ حتى مرحلة التحرير وسقوط الدكتاتورية لتكون دجلة؛ النهر؛ الشاهدة الأولى على السقوط وليكون هتاف الشعوب العراقية عاليا : الدمقرطة اولا والحرية ثانياً والكرامة ثالثاً.

تجريد القضايا المهمة من مخمليتها الفارهة ربما هو هاجس كبير تحسسه الكاتب ستران عبدالله في مجمل ما طرحها من رؤى سياسية وفكرية بلغة واضحة تصل إلى حد البلاغة؛ وبالنسبة للكردي الرصين فأن همه القومي ثم الوطني يجعله ذا همين وقضيتين معا دون موارية؛ كما يشي الوضع العام في خارطة البلاد المتعافى بعد عقود السقم الطويلة .

أصل الفكر غير السوي الذي لازم وما زال يلازم البعض من المتوسدين لمرحلة البعث؛ في سدة القرار السياسي هو الذي يفضي أيضاً إلى متاهات أخـرى؛ متاهات سلبية ومقيتة كما يكشف عن نواياها الكاتب ستران في إحدى رؤاه تحت عنوان "صدام والصدامية" مرفقا العنوان بعلامة تعجب ورغم ان لا تعجب في راهننا هذا ولكن يظل السؤال:

> يأخذ الكتاب على عاتقه مهمات صعبة ليفصح عن حقائق كانت كامنة بفعل الدكتاتورية

لماذا ما زال البعض يتشبث بعباءة صدام المخلوع ويريد إفساد فرحة سقوط الدكتاتورية؟.

سؤال مشروع كحق وليس كمنة..

وهذا الواقع تماماً نستطيع إسقاطه على الواقع في مدينة كركوك الكردستانية والذي يوضح ويفضح ويفصح عنه الكاتب في مقاله المعنون "فلسطنة كركوك" إذ إنه لا سبيل الا بالانصياع إلى خارطة حل أزمة كركوك والمتمثلة بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي دون بالانصياع إلى جعل كركوك فلسطين أخرى ومن ثم جعلها مادة للمزايدة والطعن في وطنية الأطراف وفي مصادرة الرؤى والتوجهات المختلفة.

كتاب "جدل كردستاني على ضفاف دجلة" يأخذ على عاتقه مهمات صعبة ليفصح عن حقائق كانت كامنة بفعل الدكتاتورية؛ ولكن ما أن رفرفت راية الحرية فلا بد من تسمية الأشياء بمسمياتها دون رتوش وهذا ما يصبو اليه الكاتب ستران عبدالله بعد عقود طويلة من الكتابة السياسية والفكرية والثقافية.

يتوزع الكتاب على عدة فصول ومبوبة حسب الرؤى :

-كردستان وبغداد وما بينهما
-الكرد في خلافاتهم
-كردستان والشان الاقليمي
-في ملف كركوك
-في الشأن الدولي
-في حديقة الثقافة
-محفظة قديمة

بهذا التوزع وبحسب المواضيع فأن المنجزين السياسي والثقافي يتداخلان في فحوى كتاب واحد وبقلم واحد لنكون في النهاية إزاء مفترق طرق ولكن ما يجب سلكه هو طريق الديمقراطية التي فقدتها البلاد وافتقدتها كثيراً ولا يجب الحنين إلى استعادة الدكتاتورية بزي جديد وبهيئة جديدة بعد أن تم إنهاء الدكتاتورية بانهر من دماء لا تقل عن جريان دجلة ذاتها.

*المسرى

عادل الجبوري:

الملف النفطي والمأزق الكردي وتفاهمات الأمر الواقع

ربما يكون قرار المحكمة التجارية الدولية في العاصمة الفرنسية باريس القاضي بعدم شرعية تصدير النفط من قبل حكومة إقليم كردستان في شمال العراق من دون موافقة وإشراف الحكومة الاتحادية في بغداد، أو بتعبير أدقّ من دون موافقة وإشراف شركة تسويق النفط الوطنية العراقية (سومو)، الضربة الأقوى والأشد للكرد، لأنها لم تأتِ هذه المرة من جهة محلية داخلية قد تسعى إلى إضعافهم أو ابتزازهم لأهداف ودوافع سياسية معيّنة، بل جاءت من مؤسسة دولية مختصة من الصعب بمكان الطعن-أو حتى التشكيك- بموضوعيّتها وحياديتها.

وعلى مدى بضعة أعوام، شكّل ملف إنتاج وتصدير النفط من قبل الحكومة المحلية في إقليم كردستان العراق، أحد أبرز النقاط الخلافية الشائكة والمعقّدة مع الحكومة الاتحادية، رغم أنّ كل الموازنات السنوية المالية حـدّدت آليات وكميات التصدير وكيفية استحصال عائداته وأبواب صرفها وإنفاقها.

وبينما كانت حكومة الإقليم تتهم الحكومة الاتحادية بحرمان الكرد من حقوقهم في الدولة العراقية، وتحمّلها مسؤولية انقطاع وتوقّف صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين والفئات الأخرى لشهور عديدة، وتأزم الأوضاع الحياتية في محافظات الإقليم

بشكل عام، كانت الحكومة الاتحادية تلقي باللوم على حكومة الإقليم في كل ذلك، من جرّاء عدم التزامها وتقيّدها بما يتمّ الاتفاق عليه بخصوص ضوابط وكميات تصدير النفط وتحويل عائداته المالية إلى الخزينة العامة، حتى يصار إلى إعطاء الإقليم حصته المقرّرة في الموازنة- أو الموازنات السنوية.

ومنذ عام ٢٠١٤، تصاعدت مديات الأزمة بين بغداد وأربيل، إذ أنه في أواخر عهد رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، قرّرت الحكومة الاتحادية حجب حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية بسبب قيام الأخير بتصدير النفط والاستفادة من عائداته من دون الرجوع للمركز، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والحياتية لفئات وشرائح واسعة من مواطني الإقليم، وبالتالي اتساع نطاق الخلافات والتقاطعات داخل البيت الكردي، ناهيك عن تزايد حدة السخط والاستياء الشعبي من جرّاء السياسات الخاطئة لحكومة الإقليم واستشراء الفساد في شتى المفاصل والأبعاد.

ففي شهر أيار/مايو من العام المذكور، قامت وزارة النفط في الحكومة الاتحادية برفع دعوى قضائية ضد وزارة الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم لتصديرها النفط من دون موافقة حكومة المركز، وهدّدت الشركات النفطية التي تشتري النفط المصدّر بطريقة غير رسمية بالملاحقة القانونية. فضلاً عن ذلك فإنّ المتحدث الرسمي في وزارة النفط الاتحادية عاصم جهاد أكد في حينه أنّ الوزارة «بدأت أيضاً في اتخاذ إجراءاتها القانونية ضد تركيا وشركة بوتاس الحكومية لخرقهما الاتفاقية الموقّعة بين البلدين عام ٢٠١٠».

لقد قدّمت وزارة النفط طلب تحكيم ضد تركيا وشركة بوتاس المتخصصة بمدّ خطوط نقل النفط إلى غرفة التجارة الدولية في باريس، قائلة في بيان لها، «إنّ سبب طلب التحكيم هو قيام تركيا بنقل وتخزين النفط الخام من إقليم كردستان، من دون إذن من العراق»، علماً أن وزير الطاقة التركي السابق تانر يلدز أعلن في ذلك الوقت قيام حكومة إقليم كردستان العراق بتصدير أول شحنة من النفط الخام عبر ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط.

بينما أعلنت حكومة الإقليم أنها ستواصل ممارسة حقّها الدستوري في بيع النفط وستودع وارداته في بنك تركي، وأنها ستخصص جزءاً من تلك الواردات للإقليم. فضلاً عن ذلك، فإنّ ما استندت إليه بغداد في دعواها ضد أنقرة، هو مخالفة الأخيرة لأحكام اتفاقية خط الأنابيب العراقية التركية المبرمة بين الطرفين عام ١٩٧٣، والتي تنص على «وجوب امتثال الحكومة التركية لتعليمات الجانب العراقي فيما يتعلق بحركة النفط الخام المُصدّر من العراق إلى جميع مراكز التخزين والتصريف والمحطات النهائية».

> **قرار المحكمة الاتحادية زاد من حدة المأزق الكردي**

وفي واقع الأمر، خلط ملف النفط كل الأوراق، وفاقم الأزمات، ووسّع الهوّة بين بغداد وأربيل. والملفت أنّ الحوارات والمباحثات بين الطرفين بشأن مختلف القضايا والملفات، وفي مقدّمتها ملف النفط، بدلاً من أن تسهم في تقريب وجهات النظر، كانت غالباً ما تؤدي إلى تعميق المشاكل بدرجة أكبر، وربما أشارت

بعض أحداث النصف الثاني من عام ٢٠١٧ إلى أنّ الطريق ما زال طويلاً لتصفير الخلافات.

فبينما أقدمت حكومة الإقليم على إجراء استفتاء شعبي عام لانفصال الإقليم في الخامس والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر من العام المذكور، وجّه رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي بعد حوالي أسبوعين برفع العلم العراقي على كل مباني محافظة كركوك المتنازع عليها بعد إخراج القوى الكردية منها وإغلاق كلّ مقارها الحزبية.

وفي الوقت الذي وصف رئيس إقليم كردستان السابق وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني في حينه الاستفتاء بـ «الانتصار التأريخي الكبير»، ودعا إلى استمرار الحوار مع بغداد لحل المشاكل العالقة، ردّت الأخيرة بقوة حينما حدّد العبادي مهلة ٧٢ ساعة لتسليم المطارات في محافظات الإقليم إلى السلطات الاتحادية، وإلا يُصار إلى منع الرحلات الجوية منها وإليها. وبالفعل نفّذت الحكومة الاتحادية تهديداتها، لتصل الأزمة إلى ذروتها بإرغام الكرد على مغادرة كركوك.

وهكذا كان إيقاع الخلافات ومديات الأزمات يتصاعد ويتسع بين المركز والإقليم، وحتى المرونة التي حاول بعض رؤساء الحكومات السابقة، كعادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي، المتعاطفين مع الكرد إبداءها، لم تفلح في حل المشاكل والأزمات، ولا حتى حلحلتها. والدليل على ذلك، أنّ الإقليم استمرّ بتصدير نفطه بعيداً عن الحكومة الاتحادية، بل وأكثر من ذلك وسّع عمليات التصدير، عبر التعاقد مع المزيد من الشركات النفطية الأجنبية للدخول والاستثمار في قطاع النفط بالإقليم.

وقد قابله تصعيد سياسي وشعبي وبرلماني وقانوني من بغداد، أعطى انطباعاً وتصوّراً مفاده، غياب أي أفق لمعالجة الخلافات مع الكرد. وما زاد من ذلك الانطباع والتصوّر، تعقيدات المشهد السياسي الكردي الحافل بالتقاطعات والخلافات والاختلافات السياسية الحادة، التي ربما كان جزء منها نتيجة للأزمات الاقتصادية الخانقة، وجزء آخر منها سبباً لتلك الأزمات.

> **منذ عام 2014، تصاعدت مديات الأزمة بين بغداد وأربيل**

وما عمّق الأزمة بدرجة أكبر، وزاد من حدة المأزق الكردي، إصدار المحكمة الاتحادية العليا منتصف شهر شباط/فبراير ٢٠٢٢ حكماً يقضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز الخاص في إقليم كردستان والصادر في عام ٢٠٠٧.

ولمن يتمعّن في هذا القرار والقرار الدولي الأخير يجد انسجاماً كبيراً بين الاثنين، حيث أنّ قرار المحكمة الاتحادية العليا ألزم حكومة إقليم كردستان، «بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في الإقليم والمناطق الأخرى، التي كانت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان تستخرج النفط منها، وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية المتمثّلة بوزارة النفط العراقية، وتمكينها من استخدام صلاحياتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره».

وفي مطلع شهر شباط/فبراير من هذا العام،

كانت المحكمة نفسها قد أصدرت حكماً يقضي بعدم دستورية تمديد عمل برلمان الإقليم. بيد أن الضربة الأقوى، تمثّلت بحكم المحكمة بإلغاء كل القرارات المتعلقة بتحويل الأموال إلى الإقليم، في إشارة إلى مبلغ الـ(٤٠٠) مليار دينار التي كانت الحكومة تحوّله شهرياً إلى حكومة الإقليم تحت الحساب، لمساعدتها في دفع رواتب موظفيها.

كل تلك الوقائع والمعطيات وغيرها، وآخرها قرار المحكمة التجارية الدولية في باريس، الذي كان في واقع الأمر موجّهاً للكرد أكثر من كونه موجّهاً ضد تركيا، أشارت بوضوح إلى أن الخط البياني لمشاكل وأزمات المركز والإقليم، سار طيلة العقدين الماضيين بمنحى تصاعدي رغم مشاركة الكرد في السلطة وإدارة شؤون البلاد، ورغم تشابك المصالح، وفسحة الحرية والديمقراطية التي توفّرت بعد الإطاحة بنظام صدام ربيع عام ٢٠٠٣، ورغم الكثير من التحديات المشتركة.

> **خلط ملف النفط كل الأوراق، وفاقم الأزمات، ووسع الهوة بين بغداد وأربيل**

وأشارت تلك الوقائع والمعطيات أيضاً، إلى أنّ الكرد لا يمكن أن ينسلخوا من الكيان الوطني العراقي، لأسباب وظروف موضوعية، وعوامل داخلية وخارجية، ومعادلات إقليمية ودولية مركّبة بطريقة لا تنسجم مع طموحاتهم وتطلّعاتهم. فالاستفتاء على الانفصال قبل أكثر من خمسة أعوام، كشف وأثبت جانباً كبيراً من تلك الأسباب والظروف والعوامل والمعادلات، وبيّن أن أصحاب القرار السياسي الكردي لم يصلوا إلى المرحلة التي يمكنهم فيها أن يفرضوا خياراتهم على الآخرين، سواء على شركائهم في الوطن، أو جيرانهم، أو أصدقائهم وحلفائهم الدوليّين، وهم ما زالوا يتحرّكون ضمن دائرة العرقلة والتعويق، أو القبول والإذعان.

وهذا على الصعيد الآنيّ-المرحليّ يرتّب عليهم الكثير من الاستحقاقات الداخلية، التي ظهرت واستفحلت بصورة أزمات اقتصادية، وضغوطات اجتماعية، والمزيد من الاحتقانات السياسية. ويتجلّى ذلك بقدر أكبر، حينما تكون استجابة الأطراف الدولية، حكومات كانت أم شركات، للقرارات والأحكام الدولية، كما هو الحال مع القرار الأخير للمحكمة التجارية الدولية، الذي تعاطت معه تركيا بإيجابية وهدوء، والتي أظهرت بعض الوثائق إيقافها ضخ الخام العراقي عبر خط الأنابيب المؤدي إلى ميناء جيهان الواقع على البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن تأكيدها بأنها ستحترم الحكم الصادر في قضية التحكيم.

كذلك أذعنت للقرار الدولي سريعاً كبريات الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الإقليم. إذ أقدمت شركتا «DNO» النفطية النرويجية، و« Gulf Keystone Petroleum » البريطانية، اللتان تستثمران في عدد من الحقول النفطية ضمن حدود الإقليم على إيقاف تصدير النفط عبر تركيا اعتباراً من الرابع والعشرين من شهر آذار/ مارس الماضي، وتخزينه مؤقتاً إلى حين حسم الأمور بصورة قانونية، التزاماً بقرار المحكمة التجارية الدولية بهذا الشأن.

وذكرت مصادر خاصة، «أنّ حكومة إقليم كردستان قد أصدرت تعليمات للشركة النرويجية DNO بوقف مؤقت للصادرات عبر خط الأنابيب العراقي التركي، فيما

بيّنت شركة Gulf Keystone Petroleum البريطانية، أنّ لديها منشآت ذات سعة تخزين تسمح بمواصلة الإنتاج بمعدل مقلّص خلال الأيام المقبلة وبعد ذلك ستعلّق الشركة الإنتاج. مشيرة الى أنه «لم يتضح بعد متى ستستأنف عمليات التصدير، في الوقت الذي تتوقّع الشركة البريطانية أن يكون تعليق الصادرات مؤقتاً، بناء على تصريحات صدرت من مسؤولين في بغداد وأربيل».

ووفق بيانات خاصة بشركة تسويق النفط الوطنية العراقية(سومو)، بلغ معدل صادرات الإقليم النفطية عبر ميناء جيهان التركي ٤٤٤ ألف برميل يومياً في شباط/فبراير الماضي، بزيادة قدرها ١٨٪ مقارنة بمعدل صادرات شهر كانون الثاني/يناير الماضي. فضلاً عن ذلك، فإن زارة النفط في الحكومة الاتحادية أشارت في بيان لها إلى أنها «ستناقش عمليات التصدير من ميناء جيهان مع السلطات المحلية في إقليم كردستان ومع الحكومة التركية لضمان استمرار تدفّقات النفط الخام عبر الميناء وتمكين (سومو) من الوفاء بالتزاماتها مع العملاء الدوليّين».

ولا شكّ أنه ليس من مصلحة الحكومة العراقية توقّف الصادرات النفطية عبر تركيا طويلاً، لأنّ ذلك من شأنه أن يخلق ارتباكات واضطرابات كثيرة، ولا سيما أنّ العراق يعتمد بنسبة عالية جداً على النفط في تأمين موارده المالية، وأنّ أي توقّف أو انخفاض حاد في أسعاره ينعكس بصورة مباشرة وسريعة على مجمل الوضع العام للبلاد، بيد أنها-أي الحكومة العراقية-تجد في قرار المحكمة التجارية الدولية فرصة جيدة للغاية من أجل وضع مسارات وضوابط جديدة تلزم إقليم كردستان بالعمل والتقيّد بها، وهو ما يعزّز قوتها وسيطرتها بما ينسجم مع روح الدستور وفلسفة النظام الفيدرالي الذي يحصر قضايا الأمن القومي والاقتصاد بمفهومه العام والسياسة الخارجية بالحكومة الاتحادية.

في مقابل ذلك، فإنّ إقليم كردستان، الذي سيتضرّر كثيراً من تداعيات القرار الدولي، ينبغي أن تتصرّف السلطات الحاكمة فيه بواقعية أكبر معه، لكي تجنّب أبناء الإقليم المزيد من المشاكل والأزمات. فلم يعد من المنطق أن تكون ردود أفعالها بخصوص هذا القرار، كما كانت انفعالية ورافضة لقرار المحكمة الاتحادية العليا المتعلّق بعدم دستورية قانون النفط والغاز الكردي، ولا بدّ لها من التمييز والفصل بين الطموحات والتطلّعات والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى من جهة، وبين الواقعيات والضرورات والاستحقاقات الآنية الراهنة، وإن كانت الأولى مشروعة ومبرّرة، والثانية صعبة ومؤلمة وقاهرة.

> **الكرد لا يمكن أن ينسلخوا من الكيان الوطني العراقي لأسباب وظروف موضوعية**

*كاتب وصحافي عراقي
*الميادين .نت-كيهان العربي

د.عادل عبدالمهدي:

موازنة ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥ ممكنة ام لا؟

موازنات بنود رتيبة، بلا اهداف حقيقية، يسيطر عليها الجانب التشغيلي، وموارد النفط المتقلبة، والعجز والاقتراض. تسعى لتلبية طلبات مباشرة على حساب تعميق الازمة والترهل وتراجع القطاعات الحقيقية.

اقترحنا بعد تجربتنا القصيرة في وزارة المالية (٢٠٠٤)، اعادة النظر، ونشرنا مقالات ومذكرات لاصلاحات جذرية اهمها:

* * * * *

١- اخضاع منطق الموازنة لمنطق الاقتصاد،

لتكون الاولى جزءاً من الثانية وليس العكس. فالعراق في معظمه اليوم من خزينة وموازنة

ومعاشات وثروات ومصارف واصول واراض (اميرية) زراعية وعقارات وممتلكات وغيرها بيد وزارة المالية الشديدة البيروقراطية والتسويف. ولا تمثل ملكية المواطنين والمؤسسات والجماعات والشركات وبقية المؤسسات العامة سوى نسباً قليلة لما بيد الوزارة.

*****

٢- الانتقال الى موازنة البرامج والاداء.

فالمطلوب ملاحقة البرنامج ومراحل تنفيذه، لا مجرد وضع حجر الاساس، ورصد التخصيصات، واعلان المناقصات، ومراكمة المشاريع، لتنتهي الى المحاكم والمشاريع المتلكئة. لتضيع مئات مليارات الدولارات.

*****

٣- تقليل مخاطر تقلبات اسعار النفط باعتماد سعرين.

الاول «ثابت» يلبي متطلبات النفقات الضرورية المحكومين بتلبيتها. وهو الجزء الاكبر للموارد. والثاني «متحرك» وهو الفارق بين «الثابت» والحقيقي للاسعار. فيكون «الثابت» ضامناً معقولاً للايفاء بالالتزامات الاساسية عند الشحة، ليمثل بالمقابل مصداً للافراط في رفع «التشغيلية»، عند البحبوحة. اما «المتحرك»، فبقية السعر الحقيقي للنفط، وبقية الموارد والقروض والمنح والهبات، الخ.

ويخصص (احتياطاً لمواجهة انخفاض الاسعار) لتمويل صناديق الاعمار والاجيال والفقراء، وتلبية متطلبات المشاريع الاستثمارية المحسوبة بعمر المشاريع وليس السنة المالية فقط. فننشط القطاعات الحقيقية، السبيل الوحيد لرفع مستويات العمالة والانتاج، ولمواجهة الطابع الريعي للاقتصاد، واعتماده على الموازنة التي تعتمد على النفط واسعاره.

*****

هذا التوجه (او ما يشابهه) يسمح ببناء توجهات ايجابية عديدة، وهذان مثالان:

١) الموازنة السنوية بافق سنوات عدة. فاذا كان معظم التشغيلية بالضرورة لعام واحد، فان الاستثمارية يمكن ان تكون للاعوام اللازمة لانجاز المشاريع. فجاء قانون الادارة المالية (٢٠١٩) ليفتح الموازنة لعدة سنوات، وليربطها بخطط التنمية (الفصل الثاني: اعداد الموازنة، خصوصاً المواد ٢-١٠).

> **المطلوب ملاحقة البرنامج ومراحل تنفيذه، لا مجرد وضع حجر الاساس**

*****

٢) نشاطات تنموية في القطاعين العام والخاص يحركها الاقتصاد، تستحصل مواردها من المنبع وتسهيلاته لتتحرر من الموازنة وتعقيداتها. وكمثال، نظمت وزارة النفط (٢٠١٥ وكنت وزيراً) مشروع اتفاق مع الصين اثناء زيارة السيد رئيس الوزراء يومها. المشروع يسعى لاستخدام النفط مقابل الاعمار في المشاريع النفطية وغير النفطية. وهو ما وقع لاحقاً كمذكرة تفاهم (٢٠١٨/٥/١١) بين وزارة المالية والجانب الصيني. وعند تولينا رئاسة الوزراء، وزيارتنا للصين (٢٠١٩)، طورنا ووقعنا الاتفاق الاطاري. وهو لم يكن مجرد قرض، كما يتصور البعض. فما يُطلق

«الحساب الاستثماري» هو وضع ما قيمته ١٠٠ الف برميل/نفط/يوم (قابل للزيادة الى ٣٠٠). انه كمن يفتح حسابا مصرفياً. فيحظى بثقة المصرف لصلابة اصوله.

فيستثمرها مع الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المختلفة. انها شراكة متبادلة. فتقرر الحكومة مشاريعها الارتكازية والبنى التحتية والاستثمارية والخدمية، ليقدم الشريك افضل عروضه، مع بقاء اصولنا والكلمة الاخيرة لنا. وقد اقترحنا هذا التطبيق مع بلدان اخرى كاليابان وغيرها، لنستثمر الميزان التجاري (النفطي) الذي هو لصالحنا. فنحرر جزءاً مهماً من الموازنة من اندفاعات التشغيلية المستحوذة على موارد النفط، ونحرر انفسنا من دورات السبات والتوقفات اللامتناهية لموازناتنا السنوية. فينمو القطاع اللانفطي، وتنمو العمالة في الخاص والعام، وهكذا.

فعندما نقر المشاريع، فهي لن تُعطَل، لاننا وفرنا -ابتداءاً- مصادر تمويلها. فنحرك في الاقتصاد والقطاعات الحقيقية، ما حركته «جولات التراخيص» النفطية. فرغم بعض ثغراتها، لكنها انقذت العراق وضاعفت، العمالة والمنافع، كما ضاعفت انتاج النفط وصادراته، وصرنا الثاني في اوبك، والرابع/الخامس عالمياً.

فهناك فهم خاطىء للاقتصاد. فالاشخاص الاقتصاديون المختلفون يتحركون وفق دوافعهم ومصالحهم واطاراتهم وفرصهم. وواجب السياسة العامة الاحاطة بهذه الامور وتصريفها بما يحقق النفع العام والخاص.

فتضع الحكومة، بعد التشاور مع السلطة التشريعية، ومختلف اصحاب العلاقة والخبراء، في الدولة وخارجها، التقديرات المستقبلية والحالة الحقيقية للاقتصاد الوطني والعالمي.

فتصاغ الخطط والاستراتيجيات الضرورية. لتأتي الموازنة السنوية كمقدمة للموازنات اللاحقة، كما اشترط قانون الادارة المالية. فمجلس النواب سيناقش منطلقاتها،كما سيناقش ويقر مخرجاتها، ويراقب التنفيذ، كل في مجاله.

> **يتطلب تطبيق موازنة البرامج وقانون الادارة المالية اصلاحات باتت ممكنة**

* * * * *

٤- حرمت الازمة السياسية الحكومة من استكمال كافة متطلبات قانون الادارة المالية. لكن في الموازنة اختراقات ايجابية عديدة يمكن للموازنات القادمة تطويرها. والامل ان لا تعرقل بعض الاثارات النظرية -المحقة- عملية الاقرار، فالتعطيل هو الاسوء.

والضامن ان موازنات الاعوام القادمة تشترط موافقة مجلس النواب ايضاً.

يتطلب تطبيق موازنة البرامج وقانون الادارة المالية اصلاحات باتت ممكنة لمواجهة تقلبات اسعار النفط. فنستثمر مواردنا بافضل رؤى الاقتصاد والتخطيط والادخار والاستثمار والصناديق الاحتياطية والبدائل الميسرة الضرورية، لنعبر بها فترات انخفاض الاسعار، ولتعقلن سياساتنا ايام ارتفاعها.

د. أسعد كاظم شبيب:

البيت السياسي السني وصراع الزعامة والسلطة

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

لا يختلف البيت السياسي السني باللغة المعادلة المكوناتية السياسية عن البيوتات المكوناتية الاخرى مثل البيت الشيعي والبيت الكردي التي برزت في العراق بغية الصراع على السلطة، وتكاد تكون هي السمة الجامعة لكل البيوتات الدينية والطائفية والاجتماعية، صحيح ان الوصول الى السلطة هو هدف مشروع في مبادئ الديمقراطية لكل حزب او تجمع سياسي لكن عندما يوظف فيه الطائفة او الدين او أي بعد اخر يصبح ذو اثر سلبي على المجتمع والمكون بحد ذاته خاصة عندما يتوسل هذا المشروع بالعنف او التصادم او التهديدات او استغلال النفوذ السياسي والمناطقي.

فيما يخص المكون السني بجولة سريعة على تحولاته السياسية، فقد مر بتحولات كثيرة في تعاطيه مع السلطة من الرفض المطلق للتحول من النظام الاستبدادي البائد الى نظام جديد تقوده أحزاب وقوى المعارضة بعد دخول القوات الامريكية الى العراق، ووصلت حد الرفض الى التمرد واستخدام العنف والتفجير في تحقيق ذلك، ومع تصاعد موجات الإرهاب التي توجت بظهور تنظيم خطير المتمثل بتنظيم داعش الإرهابي وقبله تنظيم القاعدة الإرهابي الذين هددا المكون السني في مناطقهم قبل غيرهم، تحولت القوى السياسية السنية التي قبلت الدخول في

العملية السياسية مع اول دورة انتخابية وتشكيل حكومة في عام ٢٠٠٥ الى تحول غير مسبوق في اتجاه الصراع على السلطة بل ان الكثير من الأطراف السياسية التي كانت لغة الخطاب السياسي عندها ذو نزعة تحريضية طرح نفسها من جديد لتمثيل المكون موظفة عدد من العوامل ابزرها النفوذ داخل تلك المناطق والمشاريع الخيرية واضافة الى النفوذ من خلال التواجد في مؤسسات الدولة والسلطة بشكل خاص، وهذا الحراك بين القوى السياسية السنية برز بشكل واضح بعد انتخابات تشرين الأول من عام ٢٠٢١ حيث برزت ثلاث تكتلات سياسية اثنين منها اندمجا مع بعض في تفاهم سياسي وهما تحالف عزم بقيادة خميس الخنجر، وحزب تقدم بزعامة محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب الحالي، فيما مثل الطرف الثالث اتجاها مستقلاً بنفسه وهم تحالف السيادة بقيادة عدد من الشخصيات السنية ابزرها مثنى السامرائي النائب الحالي وزعيم التكتل الحالي، ومحمود المشهداني رئيس مجلس النواب الاسبق، وسليم الجبوري رئيس مجلس النواب السابق، وخالد العبيدي وزير الدفاع السابق والنائب الحالي.

مع كل التداعيات وشكل التحالفات التي شكلت بعد انتخابات تشرين الأول من عام ٢٠٢١ برز معها توجه لهذه التكتلات في تصدر المشهد السياسي والوصول الى نفوذ اكبر داخل السلطة، فبالوقت الذي اكد من خلاله محمد الحلبوسي بتقدمه سياسياً وبرلمانياً وشعبياً في الاحتفاظ بموقعه رئيساً لمجلس النواب ومثل اكبر كتلة سنية داخل مجلس النواب هناك إصرار من قبل حلفائه الاساسين والمتمثل بتحالف الخنجر في الاحتفاظ بتمركزه الاجتماعي والاقتصادي والشعبي إضافة الى التوغل هذه المرة في مؤسسات الدولة لاسيما الوزارية منها، في قبالة ذلك يطرح تحالف السيادة والمتمثل بجماعة مثنى السامرائي بكونه ندا سياسيا ومكوناتيا أساسيا للحلبوسي موظفا علاقته وقربه من تحالف الاطار التنسيقي الذي يدعي هو الاخر بتمثيله للبيت الشيعي، والتخادم الحاصل بينهما خاصة في مواجهة تحالف الصدر الذي أراد تشكيل حكومة وفق أطروحة الأغلبية الوطنية فيما مثل فشل هذا الخيار الصدري، تقدم لتحالف السيادة في تصدر المشهد مدركاً في الوقت ذاته التحديات السياسية والبرلمانية وشكل التحالفات لكن ضمان ذلك متوقف الان على استجابات الكتل الحليفة او المناهضة للحلبوسي والهواجس من امتداداته السياسية والشعبية والمناطقية.

> **المكون السني مر بتحولات كثيرة في تعاطيه مع السلطة**

هذا الصراع المتواصل يختفي مرة ويظهر مرات عدة، ومن ذلك ما طرح قبل اقل من أسبوعين على هذا المقال من طرح فكرة اقالة رئيس مجلس النواب الحلبوسي واستبداله بمرشح اخر من تحالف السيادة قد تكون سمته مناطقية مناظرة أي طرح مرشح من محافظة تكون هي متنافسة سياسيا في قبالة مدينة سنية أخرى من قبيل تكون مدينة الموصل في قبال مدينة الانبار، في حين يبرز صراع سياسي داخل المحافظة نفسها، ومن ذلك ما يطرحه سطام أبو ريشة وشخصيات عشائرية أخرى في الانبار في قبال رئيس مجلس النواب من المدينة ذاتها، وهذا ما يبرهن من ان الصراع حول النفوذ المناطقي والسياسي متواصل، يشتد رحاها مع المناسبات والمواسم السياسية ومع المحددات والدعم الإقليمي ويساهم في ذلك عوامل أخرى ابرزها المصالح المادية والنفوذ والاعلام.

عباس سرحان:

ماذا جنينا من سقوط صدام؟

سؤال يتبادله عراقيون كلما مرت الذكرى السنوية للإطاحة بحكم صدام. لكن الإجابة الموضوعية عن هذا السؤال تضيع غالبا بين الامتعاض من مشاكل الحياة، أو الجهل بالماضي أو تأثرا بماكنة الدعاية التي يديرها بعثيون لتصوير العراق ايام حكم البعثيين جنانا وارفة الظلال وأمنا وأمانا.

طبعا الإجابة الموضوعية الوافية عن هذا السؤال تحتاج إلى آلاف المجلدات لجمع قصص الألم والكوارث والفجائع التي ارتكبها البعثيون بحق العراقيين وغيرهم طوال اربعين عاما من حكمهم.

ولا يمكن الإحاطة بكل الوجع الانساني والاخفاق الاداري والاقتصادي والسياسي والخدمي الذي جرّوه على العراق خلال فترة حكمهم التي شبهها العراقيون المضطهدون بأسوأ حُقب الاستعمار المتخلف التي مرت على العراق.

لأن نظام البعث كان «استعمارا» أيضا تمكنت فيه عائلة عدوانية صغيرة من التفرد بحكم البلاد وأقصت كل الخيرين، بل كل أبناء الوطن وحولتهم الى عبيد يرقصون على ترانيم العبودية لصدام والمقربين منه ومن يتوقف عن الرقص تلفّه مقصلة الجلاد.

سنتغافل عن ذكر الحروب العبثية التي شنها صدام ضد جيران العراق وتسببت بانهيار الدولة العراقية دون أن يتمكن من إيجاد مبرر واحد مقنع لتلك الحروب المدمرة.

فقد مزق اتفاقية الجزائر التي ابرمها بنفسه مع شاه ايران عام ١٩٧٥، وشن حربا عليها مستغلا فوضى الثورة التي عاشتها عام ١٩٧٩ وطالب باستعادة شط العرب الذي تنازل عنه في اتفاقية ١٩٧٥ ثم عاد وقبل بالاتفاقية نفسها بعد ثمان سنوات من الحرب!.

فلا أعاد نصف شط العرب إلى العراق، ولا «حرّر» جزراً متنازعاً عليها بين ايران والامارات طالب بها هو ولم تطالب بها الإمارات نفسها، ولا حفظ للعراق هيبته ودماء ابنائه وأمنه واستقراره واقتصاده.

خسر كل هذا وخسر العراقيون أبناءهم وبلدهم وفرصهم في التطور، ولم يأخذ عبرة مما حدث فأقدم في ١٩٩٠ على ابتلاع الكويت بحجة أنها محافظة عراقية ورفض الانسحاب منها على الرغم من كل توسلات المجتمع الدولي وأصدقاء العراق.

ثم اختار وفي تخبط كارثي أسوأ توقيت لينسحب من الكويت تحت القصف معرضا الجيش العراقي لأكبر مجزرة في التاريخ أبادت ٨٠٪ منه، فابتلع مطالبه بالكويت وزاد أن منح الكويتيين اراض عراقية جديدة.

لن نخوض بحربه ضد الكورد في شمال العراق وعمليات الانفال سيئة الصيت التي أباد فيها آلاف الأسر الكردية دون وخزة ضمير، مع انهم عراقيون وهو مسؤول عنهم انطلاقا من الحديث الشريف» كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

سنتغافل عن حربه ضد الشيعة في وسط وجنوب البلاد، وما شنّه ضدهم من حملة إبادة شاملة طالت رموزهم الدينية والاجتماعية وملأت الأرض بمقابرهم الجماعية.

ولم يكتف بذلك بل قطع المياه عنهم واتفق مع تركيا على تقليل حصة العراق المائية عام ١٩٩٢ ليتمكن من تجفيف الاهوار التي كانت وقتها ملاذا للفارين من بطشه.

لن نكتب عن محاربة صدام والبعث للإبداع والمبدعين ومطاردته الشعراء والادباء ممن رفضوا طريقته في حكم البلاد، مع أن حق الاعتراض مكفول للبشر حتى في زمن الأنبياء «ع» ولم يحدث أن أمر نبي بقتل شخص اعترض عليه.

ويكفي ان نذكر أن أبرز أعلام الشعر والأدب، محمد مهدي الجواهري، وعبد الوهاب البياتي، ومظفر النواب، أفنوا حياتهم في المهاجر هربا من بطش صدام، بل أنه أسقط الجنسية عن شاعر العرب الكبير، الجواهري، الذي وصفته مراكز الثقافة العربية بأنه آخر أعمدة الشعر العربي.

لن نكتب عن ذلك، ولا عن ضياع الأسرة العراقية بسبب الحروب ونشوء أجيال من الأيتام والأرامل افتقدت إلى الرعاية الأسرية بعد رحيل الآباء، وتفكك المجتمع بسبب الحصار، ولن نكتب عن تبديد أموال العراق وتوقف حركة التنمية فيه وانهيار الزراعة والصناعة وانتشار البطالة.

لن نكتب عن كل ذلك، ولكننا ربحنا بسقوط صدام والبعث فرصة لنرى الحياة بشكل مختلف، ومُنِحنا الأمل في إمكانية أن تأتي الحياة بفرصة أفضل بعد أن كانت كل الأبواب مقفلة.

زادت رواتب الموظفين أضعافا، وتوسّعت مدننا وتطورت أبنيتنا ورُصفت جدرانها بالآجر والمرمر واقتنى أغلب العراقيين سيارات حديثة.

امتلأت أسواقنا بمختلف البضائع ومن مختلف المناشيء وولى الزمن الذي اضطر فيه العراقيون إلى صبغ ملابسهم العتيقة لارتدائها من جديد.

تمكّن العراقيون من المشاركة الواسعة في العملية السياسية، وتمكنوا لأول مرة من انتقاد سياسييهم، بل شتمهم في احيان كثيرة دون ان يخشوا من زوار الليل وآلات ثرم الأجساد، ودون أن يخشى العراقي من كَتَبَةِ التقارير والمخبرين السريين.

> **خسر العراق وخسر العراقيون أبناءهم وفرصهم في التطور، وهو لم يأخذ عبرة**

تمكّنا نحن وأطفالنا أن نقتني جوازات سفر، كانت ممنوعة علينا بزمن صدام، وسافر أغلب العراقيين إلى دول مجاورة وبعيدة دون رقيب ودون الاضطرار الى استحصال موافقة الشعبة الحزبية.

الطلبة العراقيون اليوم يدرسون في جامعات حول العالم ولم توصد الأبواب بوجوههم كما كانت بفعل الحصار الذي فرضته سياسات صدام على عراق.

يملك العراقيون اليوم فرصة أفضل في اختيار سياسييهم، وفرصة أفضل في الحياة، أما ما عانيناه بعد سقوط صدام، فهو بفعل أيتامه وتآمر الدول الطائفية في المنطقة لإفشال التجربة الجديدة.

هذه وغيرها مما جنيناه من سقوط صدام قيم عظيمة لا يقدرها إلا الأحرار، أما من يتباكون على زمن العبودية والجوع والحرمان فهم العبيد فقط.

يجب أن يصوت الجميع وندلي بأصواتنا لقوى التغيير والتحوّل

تستمرّ الأنشطة الانتخابية لحزب الخضر اليساري في منطقة إيجة دون انقطاع، حيث تحدّث الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) مدحت سنجار حول هذا الموضوع وقال:

«يجب أن ندلي بأصواتنا لقوى التغيير والتحوّل لحزب الخضر اليساري.»

وبدأ حزب الخضر اليساري أنشطته الانتخابية في منطقة إيجة، وبعد دنيزلي، أيدن وموغلاي، تجرى الآن جولة الانتخابات في إزمير.

افتتح حزب الخضر اليساري مكتب انتخابي في منطقة ليمونتيب في كاراباجلار، حيث شارك كلّ من المتحدّثة باسم مؤتمر الشعوب الديمقراطي (HDK)

إسنغول دمير، والرئيس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) مدحت سنجار والمتحدّثة باسم حزب الحرية الاجتماعية (TOP) بريهان كوجا في افتتاح المكتب، وكان الوفد قد تمّ استقباله في منطقة أكتيب بمنطقة غازيمير، وتوجّه إلى افتتاح مكتب الانتخابات بقافلة كبيرة، كما أبدى المواطنون اهتماماً كبيراً بالقافلة ودعمتها المركبات بإطلاق الزمامير، حيث تمّ استقبال الوفد أمام المكتب، وزُيّنت الساحة بأعلام حزب الخضر اليساري وردّد الحشود هذه الشعارات «عاشت مقاومة السجون» و«دنيزبويرازخالدة» و«المرأة، الحياة، الحرية»، وكانت النسوة يرتدينَ ملابسهنّ الشعبية، وكان هناك الكثير من الإثارة والحماس وظلّ الجمهور يصفّق لفترة طويلة، كما وعقدوا حلقات الدبكة والاحتفال.

بدأ البرنامج بدقيقة صمت إجـلالاً واحتراماً لمن ضحّوا بأرواحهم في النضال من أجل الحرية والديمقراطية، ثمّ وجّه مرشحو إزمير البرلمانيون التحيّة للشعب، وأشار مرشحو المنطقة الأولى في إزمير، عبد المجيد يلدريم و بوركوجول جوبوك في خطاباتهم إلى أهميّة انتخابات ١٤ حزيران على أنّها انتخابات للمساءلة.

«سنكتب التاريخ»

أعلن عضو مجلس المتحدّثين الرسميين باسم حزب الحرية الاجتماعية(TOP) بريهان كوجا بأنّهم سيكتبون التاريخ في يوم ١٤ حزيران، ووصفت كوجا الحكومة الحالية بأنّها «حكومة إجراميّة» وتعهّدت بمساءلة الحكومة وإرسالها إلى مزبلة التاريخ.

«كلّ صوتٍ في الانتخابات يشكل أهمية كبيرة»

صرّحت المتحدّثة باسم مؤتمر الشعوب الديمقراطي (HDK) إسنغول دمير بأنّ الحكومة تحاول دعم نفسها بالسياسات المعادية للكرد ولا تعتبر مطالب الشعب الكردي موجودة أبداً، كما صرّحت دمير بأنّهم سيهزمون الحكومة في هذه الانتخابات، وتابعت على النحو التالي:

«سنضع معاً حدّاً حاسماً لنظام أردوغـان، ولهذا السبب تحدّثنا عن أهميّة كلّ صوت في الانتخابات، ووجود كلّ برلمانيّ مهمّ جداً في عملية إعداد الدستور الجديد.»

> دميرتاش يرى الفرصة مواتية للإطاحة بأردوغان

«كـــــل تـصـويـت فـارغ سـيـذهـب إلـى حـزب العدالة والتنمية»

وضّـــح الـرئـيـس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي(HDP) مدحت سنجار ما يلي:

«إنّ الحزب بكلّ عناصره يشكّل جزءً لا يتجزّأ، وهذا يكوّن لوحة مزخرفة تبعث الأمل في نفوس أمّة الوطن من جهة، ومن جهة أخرى يدبّ الرعب في قلب الحكومة، وحيث أصبح حـزب الشعوب الديمقراطي(HDP) كابوسهم الدائم، وعلى الرغم من كلّ القيود لن يتمكّنوا من منعنا في التعبير عن إرادتنا وآرائنا في صناديق الاقتراع.

إنّ جذور حزب الشعوب الديمقراطي HDP وحزب الخضر اليساري من نفس التربة، وأغصانهم وأوراقهم من نفس الدم، ومن المؤكّد سنهزم هذه الحكومة القمعيّة

وسنغيّر هذا النظام، ولهذا السبب يتوجّب علينا أن نوحّد أصواتنا، وكلّ تصويت فارغ سيذهب إلى حزب العدالة والتنمية، كما يجب أن نُدلي بأصواتنا لصالح قوى التغيير والتحوّل، أو نمنحه لحزب الخضر اليساري، ويجب ألاّ ننسى رفيقتنا دنيز بويراز التي كان لديها أحلام وآمال وقد تعهّدنا بتحقيقها من خلال دعمكم الكامل.»

تمّ افتتاح مكتب الانتخابات بعد الانتهاء من إلقاء الخطابات، ثمّ تمّ قصّ شريط الافتتاح من قبل فهيمة بويراز والدة دنيز.

الفرصة مواتية للإطاحة بأردوغان

الى ذلك قال صلاح الدين دميرتاش الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكورد والمسجون منذ العام ٢٠١٦، في مقابلة مع صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية عبر محاميه، إن المعارضة التركية لديها أفضل فرصة على الإطلاق لإنهاء حكم الرئيس رجب طيب أردوغان الذي استمر لسنوات .ويفصل الأتراك بضعة أسابيع عن انتخابات عامة يتوقع أن تشكل اختبارا جديا لمستقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية ويرجح أن تكون من أصعب الاستحقاقات لكونها تأتي على اثر زلزال مدمر هوى بشعبية أردوغان وحزبه وتأتي أيضا على وقع أزمة مالية طاحنة.

وقال دميرتاشن إن المعارضة التركية، معارضة موحدة تضم الكورد يمكن أن تمنع الانـزلاق إلى الديكتاتورية».

ورد صلاح الدين دميرتاش على أسئلة فايناشال تايمز من خلال محاميه. وقال «إذا فاز أردوغان في هذه الانتخابات، فستنتقل تركيا إلى نوع جديد من الديكتاتورية».

وذكّر السياسي التركي الكردي أن تركيا تحركت نحو نظام استبدادي وتمكن أردوغان من البقاء في السلطة من خلال تقسيم المجتمع، مضيفا أن «وحدة المعارضة أثناء انتقالها إلى صناديق الاقتراع ليست مهمة فقط للقضاء على هذا الاستقطاب ولكن للفوز بالانتخابات «.

وحزب الشعوب الديمقراطي هو ثالث أكبر حزب في البرلمان بعد حزبي الشعب الجمهوري والعدالة والتنمية، لـكـنـه لـم ينضم لتحالف طاولة الستة أو تحالف الأمة الذي يضم ٦ أحزاب بينها حزب الخير أو الحزب الصالح، بسبب كراهية الأخير له بدعوى ارتباطه بحزب العمال الكردستاني المصنف من قبل الدولة التركية تنظيما إرهابيا. وينفي حزب الشعوب أي صلات له بحزب العمال الكردستاني.

> **إذا فاز أردوغان ، فستنتقل تركيا إلى نوع جديد من الديكتاتورية**

ولم يصل أي حزب لا يحظى بتأييد الناخبين الكورد إلى السلطة على الإطلاق وسيكون صوتهم في هذه الانتخابات حاسما أيضا. وبات يشار لدور الكورد كصانع للملوك.

لكن دميرتاش الذي يتمتع بنفوذ وبشعبية واسعة وله تأثير قوي على القاعدة الانتخابية الشعبية لحزب الشعوب الديمقراطي، قال إنه لم يقرر ما إذا كان سيدعم كليشدار أوغلو في محاولته لإنهاء حكم أردوغان الذي دام عقدين.

حزب الشعوب الديمقراطي..
المدافع الحقيقي عن حقوق المرأة في تركيا

منذ ما يقرب من نصف قرن، تعمل حركة حرية كردستان وتناضل من أجل حقوق الشعب الكردي في شمال كردستان، ومما لا شك فيه أن دور المرأة ورسالتها كانا مهمين للغاية في هذا العمل والنضال، الذي كان له أثر قوي وإيجابي في جميع أنحاء العالم.

تتمتع المرأة الكردية حاليا في شمال كردستان بالسلطة على الساحة السياسية، وخاصة في الحركات السياسية الكردية حيث يقود حزب الشعب الديمقراطي (HDP) الخط العام، وقد أعطى مكانة مهمة لدور المرأة وواجبها.

"الغرض من تشكيل حزب الشعوب الديمقراطي"

تأسس حزب الشعب الديمقراطي (HDP) في ١٢ أكتوبر ٢٠١٢ كجناح مشترك لحزب السلام والديمقراطية (BDP)، الذي كان ممثلاً في البرلمان التركي في ذلك الوقت، وعقد مؤتمره الأول في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٣.

> يعمل الحزب على توفير حياة كريمة ومزدهرة على أساس المساواة لجميع أبناء تركيا

ودخل حزب الشعوب الديمقراطي السياسة للمرة الأولى مع الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٣، وعند المشاركة مع BDP، رشح الأخير مرشحين في محافظات شمال كردستان، بينما رشح HDP مرشحين لمنصب رئيس بلدية في مدن أخرى من تركيا، وبعد الانتخابات أعاد كلا الحزبين تنظيم صفوفهما تحت سقف مشترك.

بدأت الخطوة الأولى في البرلمان بهذه الطريقة، ثم تم تشكيل فصيل مشترك في البرلمان وانضم برلمانيون BDP إلى برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي HDP وبهذه الطريقة تم تشكيل فصيل من ٣٥ عضوا في البرلمان التركي.

ويتم توضيح الأهـداف السياسية والمدنية لهذا الحزب في اللوائح والبرامج الداخلية للحزب، والذي يعمل على توفير حياة كريمة ومزدهرة على أساس المساواة لجميع أبناء تركيا من خلال إرساء مبادئ ديمقراطية بنظام حر وديمقراطي.

"دور ورسالة المرأة في حزب الشعوب"

أحد الأهداف والمطالب الرئيسية لحزب الشعوب الديمقراطي هو العمل من أجل حقوق المرأة من خلال النقابات المقربة من الحزب وتوعية النساء، وعلى الرغم من إغلاق معظم هذه المنظمات والنقابات بعد انقلاب عام ٢٠١٦، إلا أن نضال المرأة مستمر داخل أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي وداخل البرلمان وخارجه.

في المؤتمرات الخمسة التي عُقدت لتغيير القادة المشتركين للحزب، انتخب حزب الشعوب الديمقراطي حتى الآن ٥ نساء كرئيسات مشتركين للحزب، وتمكنن من إجراء تغييرات في المناصب. في عام ٢٠١٢، شاركت فاطمة جوك، في عام ٢٠١٣، سباحات تونجل، في عام ٢٠١٤، فيغان يوكسيكداغ، في عام ٢٠١٧ سيربيل كمال باي، وفي عام ٢٠١٨، شاركت بيروين بولدان، الرئيس المشترك للحزب حاليا، في رئاسة الحزب لمدة ٥ سنوات.

وكان حزب الشعوب الديمقراطي هو أول حزب سياسي تمكن من ترشيح ٢٣٠ مرشحة في الانتخابات التركية، وكان ٥٠ من بين مئة مرشحة في البرلمان من النساء، كان هذا هو نفسه الأحزاب الثلاثة الأخرى في البرلمان، حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري وأحزاب أخرى في البرلمان، حيث كانت جميع المرشحات من تلك الأحزاب متساوية مع المرشحات من حزب الشعوب الديمقراطي.

ووفقا لانتخابات البرلمان التركي في يونيو ٢٠١٨، فإن ١٧ من أصل ١٠٠ برلماني من النساء المرشحات.

> بدأت نساء الحزب حملة الانتخابية بشعارات نساء من جديد، حياة مرة أخرى

عدد الأحزاب والنواب كالتالي:

حزب العدالة والتنمية: من بين ٢٩٥ نائبا، هناك ٥٢ برلمانيا من النساء.

حزب الشعب الجمهوري: من ١٤٢ نائبا، ١٨ نائبا من النساء.

حزب الشعوب الديمقراطي: من بين ٦٧ نائبا، ٢٦ نائبا من النساء.

حزب الحركة القومية: من أصل ٤٩ نائباً، هناك ٣ نواب فقط من النساء.

الحزب الجيِّد: من أصل ٤٣ نائباً، هناك ٣ نواب فقط من النساء.

في ٧٠ بلدية فاز بها حزب الشعوب الديمقراطي في آذار / مارس ٢٠١٩، على مستوى المقاطعات والمدن والبلديات، طبق حزب الشعوب الديمقراطي أسلوب الرئاسة المشتركة، أي أن الرجال والنساء هم قادة مشتركون معا.

وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٩ نظم حزب الشعوب الديمقراطي مؤتمرا لمنظمات المرأة لحزب الشعوب الديمقراطي في أنقرة، والذي نجح في جمع جميع النساء داخل الحزب، ونساء خارج HDP، ونساء من المنظمات والنقابات، وبذلك أصبح حزب الشعوب الديمقراطي أول حزب سياسي يعمل من أجل النساء.

"تغيير الاسم إلى حزب اليسار الخضر اليساري"

مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا المقرر إجراؤها في ١٤ مايو، زاد نظام أردوغان من الضغط على حزب الشعوب الديمقراطي، لذلك قام بإغلاقه.

وفي ٢٣ مارس، قال الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي، أثناء مشاركته في برنامج تلفزيوني: "هناك احتمال لإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي ولا يمكننا تعريض مصير شعبنا للخطر. لذلك، في هذه الانتخابات، سنشارك في الانتخابات مع حزب الخضر اليساري.

وفي هذا السياق، بدأت نساء حزب الشعوب الديمقراطي خطوة أطلق عليها اسم التجمع النسائي لحزب اليسار الأخضر وبدأت الحملة الانتخابية بشعارات "نساء من جديد، حياة مرة أخرى" و"نحن هنا، سوف نتغير مع قوة المرأة". كما أنهم سيزيدون من نضالهم من أجل حرية المرأة واتخاذ خطوات أكبر لتحقيق أهدافهم.

ورشح حزب الخضر اليساري ٦٠٠ مرشح، وتم ترشيح أكثر من ٢٠٠ مرشح، وفي معظم المحافظات، كانت النساء رائدات القوائم.

أردوغان يلجأ لأسلوبه الشعبوي القديم لحسم الانتخابات

نشر موقع صحيفة الإندبندنت تحليلا عن الانتخابات التركية المرتقبة، بعنوان "أردوغان أطلق حملته الانتخابية الجديدة بنفس الأسلوب الشعبوي القديم"، كتبه مراسل الصحيفة في الشرق الأوسط بروزو دراغي.

ويقول الكاتب إن أردوغان يقاتل من أجل الاستمرار في الحياة السياسية بعد ٢٠ عاما قضاها في الحكم، معتمدا على نفس قواعد اللعبة السياسية التي يستخدمها منذ سنوات، وهي الترويج لأنه الرجل القوي الذي تحتاجه تركيا.ويرى أن أردوغان ٦٩ عاما، يخوض الانتخابات في مواجهة معارضة متجددة ووسط كارثة اقتصادية نادرة، وكذلك بعد وقوع كارثة طبيعية متمثلة في زلزال مدمر، ومع هذا يستخدم نفس اللغة القومية التي خدمته جيدا في السابق.ويورد المقال أن الرئيس التركي ردد في اجتماع انتخابي في أنقرة، هذا الأسبوع، نفس المزاعم القديمة وتعهد بمواجهة "الإمبرياليين" الأجانب، الذين يُزعم أنهم يسعون إلى تقييد تركيا، وأكد أنه سيجعل البلاد قوة عالمية تحتفل هذا العام بالذكرى المئوية لتأسيسها كجمهورية حديثة، من خلال خفض التضخم مع تحفيز النمو.

وأشار الكاتب إلى أن أردوغان كان دائما سيد الانتخابات. نادرا ما يخسر تصويتا. ويتمتع بقاعدة دعم قوية تكاد تضمن له مكانا في الجولة الثانية من الانتخابات الحالية في ٢٨ مايو/آيار، وذلك في حالة عدم حسم الانتخابات من الجولة الأولى في ١٤ مايو/آيار.

لكنه احتاج دائما إلى دعم يتجاوز قاعدته الانتخابية، والتحدي الرئيسي حاليا هو إقناع عدد كافٍ من الناخبين المترددين والجدد بأنه قادر على معالجة العدد الهائل يحصى من مشاكل تركيا.

لكن يبدو أن أردوغان يتعثر هذه المرة في استطلاعات الرأي، أمام منافسه الرئيسي ومرشح المعارضة كمال كيليجدار أوغلو، الذي يقود حزب الشعب الجمهوري من يسار الوسط.

ويعتمد أردوغان على مهارته في الأحاديث عن القومية الشعبوية لتعبئة أنصار حزب العدالة والتنمية. وحاول في المؤتمر الانتخابي الأخير انتقاد النظام الحالي، الذي بناه هو على مدى عقدين، وتعهد بتغيير قواعد الخدمة المدنية لمنع المحسوبية في التوظيف في الوظائف الحكومية.

وللفوز بالانتخابات يجب على أردوغان حسم بعض الدوائر الانتخابية الهامة وارضاء حوالي ٦٫٧ مليون ناخب ولدوا بعد عام ٢٠٠٠ وسيصوتون لأول مرة.

BBC*

المرصد السوري و الملف الكردي

مصير الحقيقة الكردية عبر التاريخ

*PYD-الافتتاحية

من إحـدى النتائج الهامة والأساسية لعلم الاجتماع وسوسيولوجيا الحرية أن منبع القضايا الاجتماعية هي الظاهرة الاجتماعية المسمى بالسلطة – الاحتكار والاستغلال، فهذه الظاهرة التي ظهرت من أحشاء المجتمع نتيجة الصراع الطويل والمرير بين رموز هذه الظاهرة اللعينة والقوى المجتمعية الطبيعية المتمثلة بالمجتمع الطبيعي النيولوتي بريادة المرأة الأم، حيث هي آلهة الخلق والإبداع والحيوية عبر مسيرتها التاريخية الغنية بالمقاومة والإصرار للإبقاء والاحتفاظ على (ماءاتها) المائة وأربعة، أي مخترعاتها ومكاسبها الاجتماعية الإنسانية، ونتيجة هذا الصراع الأليم والصعب الذي خاضته المرأة بأشكال والوان متعددة ووصلت إلى ما وصلت إليه الآن الحقيقة الاجتماعية للشعب الكردي في الشرق الأوسط تدفعنا إلى قول التالي:

إذا كنا فعلاً نريد معرفة الحقيقة الاجتماعية الكونية للإنسانية ما علينا سوى تسليط الضوء على الحقيقة الوطنية والتاريخية للشعب الكردي وكيفية استهدافها من قبل القوى الظلامية السلطوية عبر سياقها التاريخي الغابر والراهن، فظهور السلطة في تاريخ البشرية أدت إلى ظهور خطين، وهي خط المقاومة في شخصية المرأة والمجتمع في وجه خط السلطة الذكورية، وخط المقاومة تابعت مسيرها عبر العصر الحجري والحديث وفي الثقافة الآرية الزراعية التي تطورت بقيادة المرأة ثم وصلت إلى العرق الآري الذي يُسمّى بأسلاف الكرد ومن ثم إلى الكرد الميديين إلى يومنا هذا، وهي تقاوم كل أشكال الاستبداد السلطوي بمراحله الثلاث، الملكي والاقطاعي و الرأسمالي عبر تاريخ السلطة، وسبب استهداف ومحاربة الكرد يكمن في حقيقته التي تتميز ثقافته بالمساواة وحب السلام وأخوة الشعوب ومقاومة كل أشكال السلطة عبر مراحل التاريخ السلطوي، ولكي تُستدام السلطة عليها أن تقضي على هذه الحقيقة تحت حجج ومسميات دينية ومذهبية وقومية وذلك إما عن طريق القتل الجسدي أو الإبادة الثقافية.

وعلى ضوء ما ذكرنا أعلاه رأينا من الأنسب سرد بعض الحقائق التاريخية، حيث نعلم من حقائق التاريخ إن أول ثورة فكرية عظمى في تاريخ البشرية حصلت في منطقة ميزوبوتاميا ما بين أعوام (٤٠٠٠-٦٠٠٠) قبل الميلاد، والتي سميت بالثورة النيولوتية (الزراعية) وهي منطقة كردستان الحالية تقريباً، إلا أن القوى المدنية المركزية الطاغية هاجمتها واحتكرتها مما أدى إلى إخماد ومضاتها المنورة في منبعها الأم، لكن انتشرت إشعاعها إلى منطقة أخرى وهي أوروبا حيث مما لاشك فيه أن الثورة الفكرية الأوروبية كانت شاملة وجذرية، ولكن مما لاشك فيه أيضاً أنها انهلت منابعها من هذه الثورة المذكورة سابقاً.

مما سبق يجعلنا نعود مرة أخرى ونسأل: ما الدوافع الكامنة وراء كل هذه الاستهدافات لحقيقتنا الوطنية الاجتماعية على يد هذه (اللاثقافة واللاسياسة لأجهزة السلطة والدولة بمختلف أشكالها عبر التاريخ والى يومنا هذا)؟

> **"منبع القضايا الاجتماعية هي الظاهرة الاجتماعية المسمى بالسلطة – الاحتكار"**

لكننا نعلم من طبيعة وجود هذا النظام الهرمي للسلطة والدولة منذ ظهورها الى الان، هو نظام يقتاد بالاعتماد على ذهنية السلب والنهب للقيم المبدعة والجاهزة للشعوب والمجتمعات.

أي متى سيطرت القوة وأجهزة السلطة على المجتمع الطبيعي الكومينالي الحر والتي تعبر بشكل قاطع عن الحقيقة الكردية؟

فرد على السؤال مباشرة: عندما حرمتها من المعرفة والعلم، وبهذا عززت هذه القوى من سلطتها على شكل دولة، أي عندما تم الفصل الجذري للعلم عن المجتمع عموماً والمرأة خصوصاً، وفصلت أواصر العلم عن الحياة والبيئة.

وبمعنى آخر نستنتج، عندما حرمت قوة المجتمع الأساسية عن مزاولة وممارسة السياسة المجتمعية

الحرة، وهذا يعني حرمان المجتمع من إيجاد أفضل الأعمال التي تحدد مصالحها الحياتية الضرورية وهكذا استمرت معاداة الحقيقة الكردية من قبل القوى والنظم السلطوية من أيام السومريين الى يومنا هذا، وذلك بنفس المحتوى والمضمون إنما بأشكال مختلفة بحسب الزمان والمكان وبالأخص معاداة تلك المجموعات المتبقية من الثقافة والعقيدة الدينية الإيزيدية والزرادشتية ومن شعبنا الكردي.

ولكن مع الأسف فبدخول إسكندر الكبير عام ٣٣١ ق.م والذي استهدف إرث شعبنا وشعوب المنطقة الغنية بالثقافات والعلوم الحضارية والإنسانية وتممها فتح الإسلام السياسي السلطوي بتدمير هذا الإرث لأن استمرار هـــذا الإرث يعني القضاء على أحـلام المستعمر ومع فشل المستعمرين في مساعيهم إذ قاموا منذ ذلك الوقت الى يومنا هذا بعملية تغيير الثقافات والمعتقدات طبقاً لاستمرار مشروعهم الاستعماري، طبعاً لكافة شعوب المنطقة، سواء بالترهيب والإرغام أو بالخداع والتغرير تحت مسميات عديدة، وبهذه الطريقة استطاعوا استمالة البعض ومن ثم التفتيت داخل تلك المجتمعات ولهذا نرى وجود تناقضات فكرية و أيديولوجية ومعتقدات بين شعبنا، ولأن المستعمر يعلم جيداً أن القضاء على الحقيقة الكردية غير ممكنة إلا بالقضاء على رموز القوى التي تحافظ على ذلك الإرث القديم، وهم حالياً الأقلية الدينية الإيزيدية البقية المتبقية من ذلك الإرث.

ومن بين هذه الحملات الأكثر شدة ودموية هي حملات العثمانية وذلك بشنها اثنان وسبعون حملة إبادة جسدية وثقافية حيث تابع أحفادهم من الساسة الأتراك الشوفينيين الفرمان الثالث والسبعون الذي ضرب سيبا شيخ خضر وتل عزيز على يد تنظيم القاعدة تنفيذاً لمطالب الدولة التركية، وجاء الفرمان الرابع والسبعون من أشد الفرمانات على مر العصور بدعم وتدريب وتسليح و إيواء وتنظيم و تمويل وعبور وفق تعليمات الرئيس التركي مباشرة، وللتذكير فأن الشيخ أحمد العمادي مفتي السلطنة العثمانية أيام سلطان سليمان القانوني عام (١٥٢٠- ١٥٦٦ م) أصدر فتوى تقول من يذبح كردياً إيزيدياً سيدخل الجنة مهما كانت ذنوبه كبيرة، ونتيجة هكذا فتوات متتالية كان في الآونة الأخيرة لا سيما القرضاوي وغيرهم من الساسة الاسلامويين الذين حاولوا جاهدين لفرض الذهنية الإنكارية لهذه الحقيقة، ولولا تلك الفتوات لما كان لداعش ذلك الإجرام الكبير باحتلال شنكال على مرأى العين للقوى الضامنة لحماية منطقة شنكال.

> **ما علينا سوى تسليط الضوء على الحقيقة الوطنية والتاريخية للشعب الكردي وكيفية استهدافها**

واستمرار هذا النهج باحتلال شنكال ما هو إلا بداية لتوسع الاحتلال في مناطق أخـرى لإبادة الكرد لاسيما في الشمال السوري وتحديداً عفرين حيث المعلن من اتهام الدولة التركية لبعض الكرد بالإرهاب، ادعت الدولة التركية أنها تطهر المنطقة من الإرهابيين وتقصد هنا الكُرد برمتهم وليس كما يدعي البعض من السفهاء السياسين الكرد وغيرهم بأنها تعادي وتستهدف بعض القوى الكردية المصنفة

على لائحتهم الإرهابية على حد تعبيرهم.

إذاً إبادة الكرد الإيزيديين ثقافياً تعني استهداف الحقيقة الكردية برمتها.

ونستطيع أن نستنتج مما تقدم إن المشغلين الدوليين للازمات في العالم والشرق الأوسط خاصة عمدوا الى ترسيخ الأيديولوجيات الدينية المختلفة في المنطقة وسوريا خاصة وإذكائها بطعم قوموي لتوسيع الهوة بين جميع مكونات المنطقة، العرقية والاثنية، وطبعاً تجسد ذلك في منطقة عفرين من حيث التغيير الديمغرافي وبناء مستوطنات إسلاموية برعاية الدولة التركية وبتكليف من منظمة الإخوان المسلمين الدولية وإجبار الأقليات غير المسلمة على اعتناق الإسلام أو القتل مصيرهم، ونقصد هنا الإيزيديين، ولكن بنفس الوقت يُقتل المسلمين بدم بارد، مثال على ذلك جريمة جنديرس بمناسبة عيد النوروز إذ قُتل أربعة افراد من عائلة واحدة ولن تكون الأخيرة وهنا نتساءل كيف استطاعوا الجمع ما بين أسلمة الأقليات غير المسلمة قهراً وقتل المسلمين بنفس الوقت؟ وشاهدنا ايضاً وليس حصراً كيف ذُبح الايزيدين في شنكال وسبي النساء وبيعهم في سوق النخاسة وعلى مسمع الجميع وبالأخص الدول ذات الأنظمة الإسلامية والتي تدعي أن الدين الإسلامي ينافي هذه الاعمال ويكفرها، إذاً هذا مشروع خارجي وما زال قائم برعاية داعش وغيره من المسميات، وهذا يقودنا إلى أن هذا المشروع الظلامي لا يخص الكرد فقط وإنما بقية الأقليات وكافة مكونات المنطقة العرقية في حقيقة الأمر.

واذا نظرنا إلى الموضوع من كافة جوانبه نجد أنه بركان ظلامي قد انفجر وهنا لن يستطيع أحد أن ينجو، حتى الطبيعة إذ تم اتلافها وبالتالي عندما سُيِّسَ الدين الإسلامي منذ القِدم، خلّف هذا التوجه الظلامي وإبعاد الأديان السماوية عن مسارها الإنساني والأخلاقي، وهنا نعود إلى الكرد ولِمَ هم مستهدفون لهذا الحد؟ طبعاً كونهم يمثلون الحقيقة التاريخية للحضارة الإنسانية والأخلاقية.

وهذا ما يدعونا بالمقابل ان نجدد دعوتنا الى كافة الافراد و المجموعات الثقافية والأحزاب الكردية وغير الكردية من القوى الديمقراطية للشعوب المتآخية معنا أن نجدد التحامنا واتحادنا الطوعي الديمقراطي الحر على مبدأ الحرية والمساواة وإخوة الشعوب لتحقيق العدالة الاجتماعية الحقة والكرامة الوطنية والإنسانية، وذلك بمكافحة قوى الشر والفساد من بين مجتمعاتنا الشرق الأوسطية وذلك من خلال دعم مشروع الإدارة الذاتية، فالأمة الديمقراطية مشروع سياسي كامل للخروج من هذا المستنقع الدامي لبناء وطننا السوري بحلة جديدة وإعادة بناء لوحة الفسيفساء الجميلة تلك والتي ضمت جميع الألوان الزاهية للنسيج السوري الرائع وتطهر الأديان من رجس الدخلاء الظلاميين، فكم نحن تواقون إلى مشاهدة ذلك النسيج المتجانس للأقليات في الوطن السوري وإعادة بناء الوطن وطبيعته الخلابة من جديد.

> **حقائق التاريخ : أول ثورة فكرية عظمى في تاريخ البشرية حصلت في منطقة ميزوبوتاميا**

البنتاغون: علاقاتنا مع قسد طويلة الأمد

أكد المتحدث باسم البنتاغون (باتريك رايدر) أن الجيش الأمريكي لديه علاقة طويلة الأمد مع قوات سوريا الديمقراطية, وأن هذه القوات ليست مرتبطة بأي جهة أخرى.

كما أشار رايدر إلى أن قافلة تضم أفراداً أمريكيين قد تعرضت لهجوم في المنطقة القريبة من السليمانية في ٧ نيسان, وقال:

كان الهجوم على بعد حوالي١٠٠ متر من القافلة, وتقوم القيادة المركزية الأمريكية حالياً بالتحقيق في الحادث.

وأضاف:

كما تعلمون لدينا قوات في العراق لا تقوم بعمليات قتالية وإنما تقدم المشورة والمساعدة للعراقيين, ولدينا قوات في سوريا تدعم قوات سوريا الديمقراطية.

وحول علاقة الولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية قال رايدر:

لقد دخلنا في شراكة مع قوات سوريا الديمقراطية منذ عام ٢٠١٤ كجزء من مهمة هزيمة داعش, ولدينا علاقة طويلة الأمد معهم., إن هذه القوات ليست من حزب العمال الكردستاني.

ألقت القوات الأمريكية في عام ٢٠٠٣ القبض على مجموعة من عناصر القوات الخاصة التركية في محافظة السليمانية بكردستان العراق، وقامت بوضع أكياس سوداء على رؤوسهم، لتعرف الحادثة باسم "الأكياس السوداء"، غير أن أهم ما في تلك الحادثة أنها تسببت بجرح نرجسيّ لتركيا، وتسببت بتوتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن، وتوليدها مقداراً كبيراً من الحقد على الاتحاد الوطني غير المتعاون مع الأتراك.

يفيدنا الصحفي التركي الأشهر، جنكيز تشاندار، بحكاية لقائه بأحد أولئك الأتراك المفرج عنهم في مدينة السليمانية بالقرب من إذاعة الجبهة التركمانية العراقية، إذ لم يخفِ ضابط القوات الخاصة، الرائد آيدن، كراهيته لزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال الطالباني، محملاً إياه مسؤولية كل ما حدث لهم ووصفه "برجل الإنكليز" و"عميل إنكلترا".

كان آيدن يتخذ من شخصية الضابط التركي شفيق (واسمه الحركي "أوزدمير") مثلاً أعلى له، فأوزدمير كان قد نجح في تنظيم وتأليب الكرد على بريطانيا إبان قضية الموصل في عشرينيات القرن الماضي بعد أن اتخذ مقراً له في رواندوز، بيد أن الفارق في حكاية أوزدمير وآيدن، هو أن الأخير أراد التعويل على التركمان في مسألة التخريب بكردستان العراق، نظراً لما شاهده من صدٍّ وعدم تعاونٍ كرديين لعملهم في كردستان.

الحقيقة التي لم يفهمها الضابط الذي تباهى بمعرفته بكردستان "شبراً بشبر" هي أن الطالباني كان عرّاب محاولة عملية السلام الأولى بين تورغوت أوزال وعبدالله أوجلان في التسعينيات، وأنه قطع في سبيل السلام

> طالباني كان عراب محاولة عملية السلام الأولى بين أوزال و أوجلان

طريقاً وعرة وحقق نجاحات ملموسة في هذه العملية الاستثنائية.

بكلمات أخرى، كان تركيز الطالباني منصبّاً على أن يكون شريكاً مساهماً في السلام، لا في الحرب على العمال الكردستاني.

في العام ٢٠١٧ أيضاً، ستحصل حادثة أخرى، مشابهة بعض الشيء، بالقرب من سد دوكان بالسليمانية وقريباً من جبال قنديل، إذ ستفشل المخابرات التركية بعملية سرية سعت لاغتيال قياديّ بارز في العمال الكردستاني، ولتنتهي القصة باعتقال ضابطين تركيين على يد عناصر تابعة للعمال الكردستاني ، الأمر الذي سيزيد من غضب أنقرة على السليمانية.

في الأثـنـاء، ثمّة فشل آخـر تعرّضت له المخابرات التركية التي قصفت مطار السليمانية الدولي عبر طائراتها المسيّرة حيث استهدفت الموكب الذي كان يتواجد فيه قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي مع وفد من قسد برفقة التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" وقوات مكافحة الإرهاب. فعلياً لم تحقق العملية التركية ما كان مرسوماً لها، إلاّ أنها من منظور آخر، نجحت في تهديد أمن واستقرار الإقليم مجدداً، ونجحت أيضاً في توسيع شقة الخلافات بين السليمانية وأربيل.

ما لا ينبغي أن يغيب عن التحليل، هو أن الحكومة التركية بحاجة ماسّة لتحقيق أمرين في هذه الأثناء، إما لشن حرب واسعة، رغم عدم وجود مبرراتها، أو لعملية أمنية كبيرة كالتي حصلت (فشلت) في السليمانية، ترفع من أسهم الحكومة التركية في مواجهة المعارضة، مع رغبة عارمة في تحطيم الدعاية الإيجابية لحزب الشعوب الديمقراطي ودوره المقبل في تحديد الفائز في منصب الرئاسة التركية والكتلة البرلمانية الأكبر، بالتالي، يبدو أن على الأطراف الكردستانية الراغبة في حصول تبدّل في المشهد السياسي في المنطقة ضبط النفس والتحلّي بالكثير من الصبر الاستراتيجي وسد الذرائع أمام الحكومة التركية، مهما بلغت مرحلة "عضّ الأصابع"، إلى حين الوصول إلى اليوم التالي لـ ١٤ أيار/ مايو موعد إجراء الانتخابات التركية الحاسمة.

وعليه باتت الأوضاع تستلزم ضبطاً شديداً للنفس، بدل التعبئة الحزبية والتصعيد الخطابيّ، خاصة وأن الأوضـاع السياسية داخل الإقليم ليست على ما يرام، وأن الانقسام الكرديّ على أشدّه، والذي قد يتطوّر في لحظة ما إلى انقسام

> كان تركيز طالباني منصبا على أن يكون شريكا مساهما في السلام، لا في الحرب على الكردستاني

إداريّ فعليّ والعودة إلى زمن الإدارتين (أربيل والسليمانية) حال فشل الأطراف الكردستانية في تأمين إجراء انتخابات برلمان الإقليم، هذه الانتخابات التي تمنح الإقليم شرعيته الفعلية، وتعكس قوّة المشاركة الحزبيّة والجهويّة.

إن طبيعة الوشائج التي تجمع الإدارة الذاتية وقـوات سوريا الديمقراطية، بالاتحاد الوطني الكردستاني وقـوّات مكافحة الإرهاب في السليمانية، تعود إلى التنسيق العالي بين الجانبين في مراحل محاربة تنظيم داعش المختلفة منذ العام ٢٠١٤ في كوباني، وكذا في سنجار. ثمة دور كبير أيضاً للسليمانية في تقديم المساعدات المتقدّمة لجهاز مكافحة الإرهاب في شمال وشرقي سوريا.

لكن، لا ينبغي للتنسيق الأمني هذا أن يتحوّل إلى مدخل لجرّ الإدارة الذاتية إلى حيث لا ينفعها الاصطفاف، مع السليمانية ضد أربيل أو العكس، رغم أن قراءات كثيرة ترى بأن التنسيق بين طرفين كرديين يعني أنه موجّه ضد طرف كردي آخر. يجب تبديد هذه الصورة العدمية لفكرة النضال التحرري الكردي، ذلك أن مثل هذه التوجّهات تخدم في المحصّلة النهائية القوى الساعية إلى تحطيم المكتسبات الكردية.

كمية البيانات الرسمية والحزبية العراقية التي أدانت الهجوم التركي، تعكس ثقل علاقات الاتحاد الوطني القوية في بغداد، فيما اللافت والإيجابي في موقف بغداد أنها لم تبرّر للاعتداء التركي بأيّ حال. يمثّل هذا التضامن العراقيّ الشرط اللازم، ولكن غير الكافي، لوقف الاعتداءات التركية، يضاف إليه إصرار البنتاغون على وقوفه "بشدة ضد أي عمل يهدد سلامة وأمن قواته" وحماية شركائه الفاعلين على الأرض وهو ما أكدته واشنطن تعقيباً على حادثة الهجوم، وأما اكتمال لوحة حماية سيادة وأمن العراق وإقليم كردستان فإنه يمرّ على الدوام باتفاق الأفرقاء الكردستانيين، وهو الشرط الأساسيّ والمكمّل لوقف، أو تحجيم، التدخلات التركية السافرة.

إن الاعتداء التركي على السليمانية إنما هو اعتداء على القامشلي وأربيل وآمد ومهاباد أيضاً، هذا هو الجانب الوجدانيّ الأكيد الذي يطبع مشاعر غالبية الكرد، لكن العمل السياسيّ يحتّم على الأطراف السياسية الكردستانية التصرّف بهدوء بالغ والابتعاد عن لغة الانفعالات والتعبئة الحزبية.

*وكالة نورث بريس

حسني محلي:

بعد 20 عاماً.. سوريا القفل والمفتاح

بعد أيام من انتخابه رئيساً للوزراء في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ قرّر عبد الله غول أن يقوم بجولة إقليمية لبحث إمكانيات العمل المشترك لمنع الغزو الامريكي على العراق. وأذكر أنني التقيته آنذاك لبحث هذا الموضوع وأبديت له رأيي بضرورة أن تكون دمشق لأهميتها العربية والإقليمية والدولية محطته الأولى. وهو ما اقتنع به فزار دمشق في الرابع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ على الرغم من انزعاج كل من القاهرة وعمان ثم الرياض التي عمل فيها غول كخبير اقتصادي في البنك الإسلامي لمدة ٧ سنوات.

وكان آنذاك معظم أعضاء الحكومة السورية برئاسة مصطفى ميرو في استقبال غول (كنت مرافقاً له) في المطار وغادره فوراً للقاء الرئيس الأسد الذي أولى ضيفه التركي اهتماماً خاصاً ومميّزاً إيماناً منه بأهمية العلاقة مع تركيا بالنسبة لسوريا والمنطقة عموماً. خاصة بعد استلام حزب العدالة والتنمية ذي التوجّهات الجديدة للسلطة في أنقرة التي اعتمدت شعار «صفر مشاكل مع الجيران» عندما كان أحمد داوود أوغلو مستشار غول للسياسة الخارجية.

وهكذا أصبحت سوريا بوابة تركيا للانفتاح على المنطقة العربية بل وإيران حيث زار غول وإردوغان وداوود أوغلو ورؤساء البرلمان وجميع الوزراء سوريا أكثر من مرة .

فيما لم يتذكّر أحد أن الرئيس الأسبق أحمد نجدت سازار هو الذي سبق الجميع في الحوار الساخن والإنساني مع دمشق، حيث كان الرئيس الأجنبي الوحيد الذي شارك في تشييع جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

وشهدت العلاقات التركية – السورية بعد ذلك التاريخ

وبشكل خاص بعد كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تطورات سريعة ومثيرة انتهت بالاجتماعات المشتركة لمجلسي الوزراء السوري والتركي معاً في دمشق (٢٠٠٩) وأنقرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أي قبل ثلاثة أشهر ممّا يسمّى «بالثورة السورية» التي تبنّتها تركيا (ومعها قطر) منذ لحظاتها الأولى بعيداً عن كل أنواع الوفاء الشخصي والرسمي في العلاقة بين أنقرة ودمشق التي عانت ما عانت منه بسبب الدور التركي المباشر في الأزمة السورية.

ويعرف الجميع أنه لولا تركيا (والمال القطري والسعودي) لما تجرّأت الأنظمة العربية بل وحتى الدول الغربية على التدخّل السافر في سوريا (حدودها مع تركيا ٩٠٠ كم) التي تعرّضت لأكبر هجمة كونيّة لم تشارك فيها مئة دولة ومنظمة إقليمية ودولية بل أيضاً مئات الآلاف من الإرهابيين الأجانب الذي دخلوا سوريا عبر الحدود التركية مع سوريا.

> **جاءت التحركات الأخيرة لإنقاذ ما تبقى من ماء وجه الأنظمة العربية**

وذلك باعتراف حمد بن جاسم الذي تحدّث أكثر من مرة عن تآمر الجميع ضد سوريا. وقال في أكثر من مقابلة إنّ كل شيء كان عبر تركيا التي أدت دوراً أساسياً مع قطر والسعودية في عملية طرد سوريا من الجامعة العربية التي لولا سوريا لما دعت إردوغان لحضور القمم العربية في الخرطوم(٢٠٠٦) والرياض (٢٠٠٧) وسرت في آذار/مارس ٢٠١٠.

وكان كلّ ذلك بفضل العلاقة الوطيدة بين أنقرة ودمشق التي لم تفتح أبوابها فحسب بل أبواب المنطقة العربية بشكلٍ مباشر وغير مباشر أمام تركيا ذات التوجّهات «الأخويّة» الجديدة.

وكان الموقف السوري هذا كافياً «للدعاية» لهذه التوجّهات التي قال عنها البعض إنها جزء من المشروع الامريكي للتسويق لتجربة العدالة والتنمية كحزب إسلامي معتدل وصل السلطة ديمقراطياً في دولة مسلمة نظامها السياسي علماني.

واستغلت أنقرة سمعتها هذه ولاحقاً دورها المباشر وغير المباشر في سوريا بعد ما يسمّى بـ «الربيع العربي» لتحقّق العديد من المكاسب في سياساتها الإقليمية والدولية ومنها ليبيا والصومال والعراق. وتحوّلت تركيا بفضل تأثيرها في سوريا والدول المذكورة إلى عنصر مهم في مجمل الحسابات الإقليمية والدولية إن كان في أفريقيا أو البلقان أو القوقاز وآسيا الوسطى حيث الجمهوريات الإسلامية ذات الأصل التركي.

وساعد الواقع العربي السيّئ الرئيس إردوغان في تحقيق البعض من أحلامه في إحياء ذكرى الخلافة والسلطنة العثمانية خاصة بعد أن بايعه الإسلاميون العرب بصفته «الزعيم الروحي والسياسي» للعالم الإسلامي بعد أن كان هؤلاء الإسلاميون تابعين للرياض مادياً وسياسياً ودينياً أي طائفياً في أغلب الأحيان. ومن دون أن يكون كل ذلك كافياً بالنسبة لإردوغان والذين بايعوه ومن تحالف معه في المنطقة وخارجها وبشكل خاص نظام آل ثاني لتحقيق الهدف الاستراتيجي لمشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد.

فسقط نظام الإخوان في مصر بعد عام من استلامه للسلطة كما سقط نظامهم في تونس وكاد أن يسقط في ليبيا لولا التدخّل العسكري المباشر من تركيا التي أرسلت جيشها إلى طرابلس كما هي فعلت ذلك عندما تعرّضت الدوحة لتهديدات الرياض وأبو ظبي والمنامة والقاهرة في حزيران/يونيو ٢٠١٧.

وجاءت ما تسمّى بالاتفاقية الإبراهيمية لتثبت للجميع أن سوريا هي قفل ومفتاح مجمل المعادلات الإقليمية والدولية خاصة بعد التدخّل الروسي المباشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولكن الأهم من كل ذلك بفضل صمود الجيش

السوري المدعوم من إيران وحزب الله اللبناني، وأثبتت كل التطورات الأخيرة أنه سرّ كل المعادلات طالما أنه مصدر الرعب الحقيقي للكيان الصهيوني المهدّد «بالانقراض» بعد فشل كل مشاريعه ومخطّطاته على الرغم من تواطؤ العديد من الأنظمة العربية.

وكان ذلك كافياً بالنسبة لهذه الأنظمة كي تعود «إلى صوابها» وتعترف ولو بشيء من التأخير والخجل بفشلها بل وهزيمتها أمام صمود الدولة السورية وحلفائها وهو ما كلّف الشعب السوري الكثير والكثير من دون أي مبالاة من الأنظمة العربية التي يبدو أنها نسيت أنّ هذا الشعب هو شقيق لشعوبها المغلوب على أمرها.

وجاءت التحرّكات العربية الأخيرة للحوار والتنسيق والتعاون مع دمشق تحت شعار «إعـادة سوريا إلى الحضن العربي» لإنقاذ ما تبقّى من ماء الوجه لدى الأنظمة العربية وما زال البعض منها «يتدلّل».

فالجميع يتذكّر كيف كـانـت الـدوحـة «رأس الحربة» في التآمر على سوريا حتى قبل ما يسمّى بـ «الربيع العربي» حيث كان أميرها حمد بن خليفة آل ثاني ومعه إردوغان حريصين على إقامة وتطوير علاقات مباشرة وخاصة ومميّزة مع الرئيس الأسد اعتباراً من ٢٠٠٣.

وجاء الاتفاق السعودي - الإيراني وبعد مصالحات إردوغان مع أبو ظبي والرياض والقاهرة و«تل أبيب» ليشجّع طهران والرياض وبمباركة من القاهرة ليقنع كل الأطراف أنه «لولا سوريا لا ولن يتسنّى لأحد حل أي مشكلة من مشاكل المنطقة ليس فقط في اليمن ولبنان والعراق وليبيا والصومال بل في العالمين العربيّ والإسلاميّ برمّته».

وبمعنى آخر إن «مسرحية» المساعي العربية لإعادة سوريا إلى الحضن العربي إنما هي في الحقيقة مساعي زعماء المنطقة لإنقاذ أنفسهم وبلدانهم بعد أن اقتنعوا أنه من دون سوريا لن يتم حل مشكلة «الخطر الإيراني» ومن دون تحييد إيران لا يمكن محاصرة سوريا ومن دون «القضاء» على دمشق وطهران لا ولن يستطيع أحد التخلّص من حزب الله وأنصار الله وكل المناضلين الشرفاء من الشعب الفلسطيني الصامدين رغم الخنوع والاستسلام الذي عوّدنا عليه حكّام التطبيع.

وفي جميع الحالات وأياً كانت صيغة الحوار المستقبلي بين هؤلاء الحكّام ودمشق فقد بات واضحاً أنّ الجميع وبشيء من الخجل قد اقتنع وربما آمن أنّ سوريا انتصرت عليهم جميعاً، وأنّ الإصرار في التآمر عليها قد يلحق المزيد من الأذى بالشعب السوري ومعه اللبناني واليمني بل والعراقي.

> **ساعد الواقع العربي السيئ إردوغان في تحقيق البعض من أحلامه**

إلا أنه في آخر المطاف فـإنّ النهاية الحتمية ستكون مصيرهم جميعاً ومعهم الكيان الصهيوني الـذي تسابقوا للتطبيع معه.

فأثبتت سوريا مرة أخـرى وكما فعلت قبل ذلك عدة مرّات أنها قفل القضية الفلسطينية وأنّ المفتاح بيد الشرفاء من الشعب الفلسطيني، وهم الآن أقوى من أي زمن مضى، والفضل أيضاً لصمود سوريا وحلفائها الذين هزموا معاً ليس فقط مئات الآلاف من الإرهابيين المجرمين بل ومن معهم من العملاء والخونة والمتواطئين في المنطقة وخارجها.

وإنّ شعوب المنطقة تعرفهم جيداً وتتمنّى لهم ولو لمرة واحدة وأخيرة أن يعودوا إلى صوابهم ويكونوا صادقين مع أنفسهم قبل الآخرين الذين لا ولن ينسوا ما قاموا به ضد الشعب السوري والذي أثبت للجميع أنه مع حلفائه هو القفل والمفتاح، وهو ليس بحاجة «لصدقة رمضان ورحمة الشياطين»!.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*موقع الكاتب في الميادين.نت

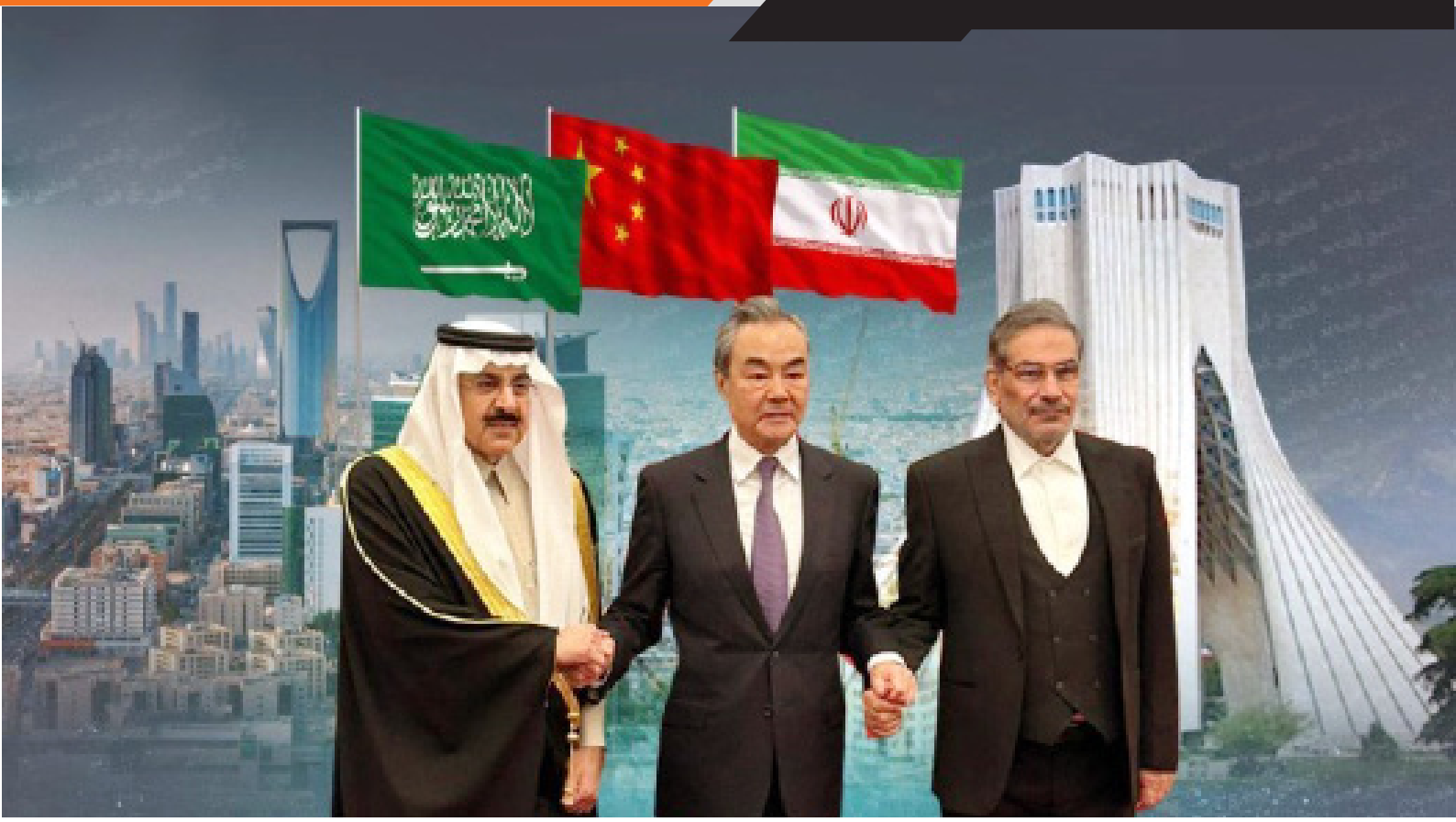

إطار أمني جديد للشرق الأوسط.. إعادة تنظيم استراتيجي لإيران والسعودية

*جيوبوليتيكال فيوتشرز

«سيطلق الاتفاق مناقشات حول بناء إطار أمني إقليمي جديد تحت إشراف الصين».. هكذا وصف هلال خشان، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في بيروت تأثير تغير ديناميات القوة والنفوذ بالشرق الأوسط بعد إعلان الاتفاق بين السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية برعاية صينية.

وذكر خشان، في مقال نشره موقع «جيوبوليتيكال فيوتشرز» ، أن السعودية، التي تعمل على تنويع اقتصادها بعيدًا عن الوقود الأحفوري، مستعدة للاستثمار في إيران إذا سارت الأمور على ما يرام، ما يوفر منفذاً اقتصادياً لطهران التي تعاني من العقوبات، والتي

ضغطت طويلاً على الرياض لعقد صفقة تضمن مصالحها وتحرر السعوديين من الضغط الأمريكي.

وأضاف أن الدافع الرئيسي للسعوديين نحو صنع السلام مع إيران هو التخلص من كلفة مستنقع اليمن، للتركيز على مشاريع التنمية المحلية، التي تتطلب السلام والاستقرار في شبه الجزيرة العربية.

لكن لتحقيق هذا الاستقرار، لا خيار أمام السعوديين سوى الاستجابة لمطالب الحوثيين الذين يسيطرون على شمال اليمن، بحسب خشان، مشيرا إلى أن هذه المطالب تشمل رفع الحصار الذي تفرضه السعودية، والحصول على حصة من ثروة اليمن النفطية، واعتماد نظام فيدرالي.

فالانفراج بين الرياض وطهران هو جزء من تحول أوسع في السياسات الداخلية والخارجية للسعوديين والذي كان مستمرًا منذ سنوات، إذ غيّر الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، النظام السياسي السعودي بشكل كبير، لتركيز السلطة في أيديهما وتقويض الدور التقليدي للمؤسسة الدينية.

كما وضعت المملكة معايير جديدة لإدارة شؤونها الخارجية، وتتطلع إلى أن تصبح زعيمة منطقة الخليج وإعادة رسم علاقاتها مع القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة.

مراجعة استراتيجية سعودية

وهنا يشير خشان إلى أن السعودية بدأت في التعبير عن استيائها من سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قبل عقدين من الزمن، على الرغم من أن مخاوفها لم تُعلن إلا عندما دخل الرئيس جو بايدن، البيت الأبيض.

فقد أصيبت السعودية بخيبة أمل من الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتفكيك نظام صدام حسين، ما أدى إلى هيمنة إيران على العراق، كما شعرت بالإحباط من عدم دعم واشنطن للمصالح السعودية في سوريا واليمن، وإحجامها عن الدفاع عن المملكة عندما استهدفت إيران منشآتها النفطية في عام ٢٠١٩، كما اعترضت على الاتفاق النووي الإيراني في عام ٢٠١٥.

ولذا تحركت الرياض لتقليص علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة بداية من عام ٢٠١٢، أثناء حكم الملك عبدالله، وقال رئيس المخابرات السعودية في ذلك الوقت، الأمير بندر بن سلطان لدبلوماسيين أوروبيين إن الرياض تدرس تغييرًا جذريًا في علاقاتها مع الولايات المتحدة احتجاجًا على تخليها عن الشرق الأوسط والتحول إلى آسيا.

> **الدافع الرئيسي للسعوديين نحو السلام مع إيران هو التخلص من مستنقع اليمن**

الملك السعودي وولي عهده لا يثقان أيضًا بالإدارة الأمريكية الحالية، وشددا على أن لديهما أوراقا قوية للعبها دوليًا واقتصاديًا.

دور الصين الإقليمي

وإزاء ذلك، أصبح الشرق الأوسط ضروريًا للصين بسبب مستوى تجارة بكين مع دول المنطقة ورغبتها في إيجاد طريق تجاري بديل لمضيق ملقا، الذي تسيطر عليه البحرية الأمريكية.

ويعد التحرك نحو الصين جزءًا من رؤية «السعودية ٢٠٣٠»، وهو استراتيجية تنموية ضخمة تتطلب إقامة تعاون استراتيجي وصناعي مع دول متعددة.

وفي الشهر الماضي، وافق مجلس الوزراء السعودي على مذكرة تعترف بالمملكة «كشريك حوار» في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي مجموعة أمنية من ٨ دول، على رأسها الصين.

وتأمل الرياض أن يؤدي انضمامها للمجموعة إلى تمكينها من الوصول إلى أسواق جديدة في الشرق من خلال استثماراتها. وتؤكد هذه الخطوة عمق تركيز الاقتصاد السعودي على آسيا منذ زيارة الرئيس الصيني، شي جين بينج، للمملكة العام الماضي.

ويرى خشان أن انضمام السعودية إلى منظمة شنغهاي، فضلاً عن تقاربها مع إيران، يزيد من تقويض علاقة الرياض بواشنطن، مشيرا إلى أن الهم الأساسي لولي العهد السعودي هو يظل بناء اقتصاد المملكة قويا، بغض النظر عن التداعيات طويلة المدى لتعاونه مع إيران أو الصين.

وفي المقابل، يرى الإيرانيون علاقتهم مع الصين من منظور مختلف، إذ تتلاقى وجهة نظر المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، مع منظور الرئيس الصيني، شي جين بينج، والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لأنهم جميعًا ينظرون إلى أنفسهم كمشاركين في حرب مع الحضارة الغربية.

ويطمح خامنئي إلى إقامة مجتمع إسلامي بقيادة إيران، بينما يرغب بوتين في كتلة سلافية تسيطر عليها روسيا، فيما يسعى شي لتحقيق نهضة كونفوشيوسية شيوعية تهيمن عليها الصين.

التوقعات مقابل الواقع

ويرى خشان أن التداعيات الكاملة للاتفاق السعودي الإيراني غير قابلة للتنبؤ، على الرغم من وصف البعض لها بأنها حدث تاريخي.

فمثل كل اتفاقية بين دولتين هناك احتمال للفشل، خاصة في ظل عدم وجود علاقة بين نخب البلدين، كما أن الاتفاق لن يؤدي إلى نهاية فورية للتوترات، رغم أنه يمكن أن يساعد في نزع فتيل العداء الطويل.

ورغم التأكيدات الصينية بأنها ستضمن الامتثال لشروط الاتفاق، إلا أن السعوديين يدركون تمامًا أنهم لا يستطيعون الاعتماد فقط على التزام النظام الإيراني بشروط الصفقة.

فإيران تواجه ضغوطا داخلية وخارجية هائلة، وموافقتها على وقف تسليح ميليشياتها الإقليمية ليس أكثر من تراجع تكتيكي، حسبما يرى خشان، مشيرا إلى عقيدة إيران السياسية والدينية «القائمة على مفهوم الصبر الاستراتيجي» حسب تعبيره، مشيرا إلى أن مقدمة الدستور الإيراني عن تصدير الثورة الإسلامية تدعو للتدخل في الشؤون الداخلية لجيران إيران.

> **أصبح الشرق الأوسط ضروريا للصين بسبب مستوى تجارة بكين**

وأعربت الولايات المتحدة عن انزعاجها من وساطة الصين في التقارب السعودي الإيراني، الذي يتجاوز، في رأيها، تطبيع العلاقات أو تعزيز الأمن في الشرق الأوسط. تنظر إدارة بايدن إلى الصفقة على أنها نواة لنظام عالمي جديد يعمل لصالح موسكو وبكين وطهران.

وإزاء ذلك، تأمل إيران في جني فوائد دبلوماسية وأمنية واقتصادية من الاتفاقية، وستعمل على تحسين علاقاتها مع الدول العربية الأخرى، مثل مصر والبحرين والإمارات، رغم أن انعكاسات ذلك على العراق وسوريا ولبنان لا تزال غير مرئية.

القمع في السعودية يهدد مكتسبات رؤية 2030 الاقتصادية

*مركز «ستراتفور»للبحوث الاستخباراتية

اعتبر تقرير نشره موقع «ستراتفور» أن التحولات الاجتماعية التي شهدتها السعودية في إطار «رؤية ٢٠٣٠» التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان فتحت اقتصاد البلاد، لكن استمرار البيئة السياسية القمعية والمركزية في المملكة يزيد من المخاطر التجارية والاستثمارية، ما يهدد أساس تلك الرؤية ومكتسباتها.

وقال التقرير، الذي ترجمه «الخليج الجديد»، إن المكاسب التي حققها الاقتصاد السعودي بموجب «رؤية ٢٠٣٠» التي أطلقها بن سلمان عام ٢٠١٦، لا تزال مهددة، بعد أن قرن ولي العهد الإصلاحات الاجتماعية بجهود متزايدة لمركزية السلطة وقمع المعارضة السياسية، وهو ما يخلق مناخا سلبيا لاستمرارية أعمال للشركات الأجنبية التي تسعى إلى توسيع أو إطلاق مشاريع جديدة في البلاد.

رؤية ٢٠٣٠

واستعرض التقرير المكاسب التي بدأت السعودية في تحقيقها، على المستوى الاقتصادي، حيث انخفضت البطالة إلى ٨٪، وهو رقم على بعد نقطة مئوية فقط من الهدف المحدد في خطة التنويع الطموحة في رؤية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى بلوغ معدل البطالة ٧٪ بنهاية العقد الحالي.

وتعد بيانات البطالة الأحدث في سلسلة من الإعلانات الأخيرة التي تسلط الضوء على التقدم الملحوظ للاقتصاد السعودي نحو تلبية بعض أهداف الإصلاح الرئيسية في الرياض، فضلا عن التزام الحكومة المستمر بتنفيذ برنامج التنويع الاقتصادي الطموح لرؤية ٢٠٣٠.

وفي الأشهر الأخيرة، أعلنت الحكومة السعودية عن أول فائض في الميزانية منذ عقد.

وكجزء من رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف لتقليل اعتماد

الاقتصاد السعودي على عائدات النفط والغاز، حيث ينتقل العالم بشكل متزايد إلى مصادر الطاقة النظيفة، أدخلت الحكومة أيضًا العديد من الإصلاحات الاجتماعية التي تهدف إلى جعل المملكة مكانًا أفضل بشكل عام للعيش والزيارة وممارسة الأعمال التجارية كوسيلة لجلب المزيد من الإيرادات.

في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، سعت الرياض إلى تسهيل دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق السعودية، وعلى العمال الأجانب ورجال الأعمال للعيش في المملكة، من خلال تخفيف اللوائح الضريبية والتأشيرات في البلاد.

وفتحت الحكومة القيود الاجتماعية المخففة - جنبًا إلى جنب مع بناء دور السينما ومراكز الفنون المسرحية والمتنزهات والمتاحف - فرصًا جديدة لأعمال الترفيه والضيافة والسياحة.

ومجتمعة، أدت هذه الجهود لتعزيز اقتصاد أكثر انفتاحًا وشمولية إلى إثارة اهتمام الأجانب الذين ربما تجنبوا الاستثمار في المملكة العربية السعودية أو السفر إليها، وهي دولة كان يُنظر إليها لعقود على أنها معادية للأجانب، كما يقول التقرير.

مشروعات ضخمة

وتتضمن «رؤية ٢٠٣٠» مشروعات مليارية، مثل نيوم المدينة الضخمة التي تبلغ تكلفتها ٥٠٠ مليار دولار والتي يتم بناؤها في شمال غربي السعودية.

وبمجرد افتتاحها (على الأرجح في وقت ما في عام ٢٠٢٤)، ستراعي المدينة الساحلية المطلة على البحر الأحمر الأعراف والممارسات الاجتماعية الليبرالية داخل حدودها للمساعدة في جذب الشركات الأجنبية والزوار.

مركزية وقمع

ويستدرك التقرير بأن السعودية في عهد الأمير محمد بن سلمان جمعت هذا الإصلاح الاجتماعي بجهود متزايدة لمركزية السلطة وقمع المعارضة السياسية.

ويضيف: منذ تعيينه نائبًا لولي العهد في عام ٢٠١٥ (خاصة منذ ترقيته إلى ولي العهد في عام ٢٠١٧) ، ضاعف الأمير محمد من جهوده في هيكل السلطة الاستبدادي هذا لتنفيذ الإصلاحات التي حددها في برنامجه الذي أعلن عنه «رؤية ٢٠٣٠»، دون الحاجة أولاً إلى تقييم الشعبية والشعبية الأوسع.

ويقول التقرير إن الحفاظ على السيطرة على المجتمع يعد أمرًا مهمًا بشكل خاص في السعودية لسحق أي رد فعل عنيف ضد مبادرات «رؤيــة ٢٠٣٠» التي لا تحظى بشعبية كبيرة، مثل الضرائب الجديدة التي سببت تآكل القوة الشرائية للسعوديين ومشاريع البنية التحتية الجديدة - مثل نيوم - التي تـؤدي إلى تهجير القبائل المحلية.

> **المكاسب التي حققها الاقتصاد السعودي لا تزال مهددة**

وفي عهد الأمير محمد بن سلمان، ساعدت جهود الرياض لمركزية السلطة وقمع المعارضة في استرضاء القادة المحافظين في المملكة، الذين يخشون من أن الوتيرة السريعة للإصلاحات الاجتماعية قد تكون مزعزعة للاستقرار أكثر من كونها مفيدة.

وفي السنوات الأخيرة، أفـادت «هيومن رايتس ووتش» و«منظمة العفو الدولية» ومنظمات مماثلة عن زيادة في عدد السعوديين المسجونين بسبب تغريدات تنتقد الحكومة.

ومنذ تعيين الأمير محمد بن سلمان نائبًا لولي العهد في عام ٢٠١٥، كانت هناك أيضًا زيادة في عمليات الإعدام المرتبطة بالسياسة في المملكة العربية السعودية.

ولبناء مدينة نيوم الضخمة، استولت الحكومة السعودية على أراض من القبائل المحلية في شمال غربي البلاد، ما أثار حفيظة تلك القبائل.

ويرى «ستراتفور» أنه على الرغم من الإصلاحات الاجتماعية الأخيرة، سيستمر حكم القبضة الحديدية في المملكة في تشكيل مجموعة من مخاطر السمعة واستمرارية الأعمال للشركات الأجنبية التي تسعى إلى توسيع أو إطلاق مشاريع جديدة في البلاد.

ويضيف أنه في حين أن التغييرات الاجتماعية جعلت الاقتصاد الجديد للسعودية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، لا يزال النظام السياسي الاستبدادي في البلاد يجعل من الصعب التعامل مع الاقتصاد، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر السمعة التي تنطوي على مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان والتهديدات التنظيمية لاستمرارية الأعمال.

ويتابع: خلق النظام السياسي الاستبدادي في السعودية حالة من عدم اليقين بشأن البيئة التنظيمية المستقبلية للبلاد، ما يهدد استمرارية الأعمال حيث يمكن أن تتغير السياسات بسرعة.

ورغم أن المخاطرة كبيرة بالنسبة للسعوديين الذين يواجهون عقوبة السجن لتعبيرهم حتى عن الرفض البسيط لسياسات العائلة المالكة، فهناك قلق أيضا على الشركات الأجنبية التي لا تزال تخاطر بخسارة فرص العمل والعقود الحكومية إذا تم القبض على أي من موظفيها وهو يعبر عن وجهات نظر انتقادية للنظام الملكي.

تمييز عنصري

ويقول التقرير إنه على الرغم من جهود الحكومة لرؤية ٢٠٣٠ لتحرير المجتمع السعودي في أماكن أخرى، فإن العديد من السياسات المحلية المثيرة للجدل والأعراف الاجتماعية في المملكة لم تتغير إلى حد كبير (مثل التمييز العنصري الذي يمارس على نطاق واسع وعدم الاهتمام بحقوق العمال المهاجرين)، ما يخلق المزيد من مخاطر السمعة للشركات الأجنبية العاملة مع الشركات السعودية.

ويخلص التقرير إلى أنه «من دون تغييرات أكبر في البيئة السياسية والاجتماعية للبلاد، من المرجح أن تكافح السعودية لجذب مستويات الأعمال والاستثمارات الأجنبية اللازمة لتنويع اقتصادها بالكامل بعيدًا عن النفط».

المنافسون الإقليميون

ثمة نقطة أخرى يلفت إليها تقرير «ستراتفور»، وهي أن التغييرات الاجتماعية في السعودية لا تزال مقيدة نسبيًا مقارنة بتلك التي يتم تنفيذها من قبل أقرانها الإقليميين، مما سيضر بالميزة التنافسية للمملكة في جذب الشركات والعمال الأجانب.

> **خلق النظام السياسي الاستبدادي في السعودية حالة من عدم اليقين**

ويتبنى السعودية الذين يعتمدون على النفط في دول الخليج العربي، لاسيما الإمارات، خططًا للتنويع الاقتصادي مماثلة لـ«رؤية ٢٠٣٠»، ما يضعهم في منافسة مباشرة مع بعضهم البعض في تأمين العمال الأجانب والشركات والمستثمرين والسائحين اللازمين لتحول هذه الخطط إلى واقع. وكانت الإمارات تحديدا أسرع بكثير في تحديث اقتصاداتها وتحرير معاييرها الاجتماعية، ما سيجعل من الصعب على الرياض جذب المستثمرين الذين يرغبون في العيش في مكان يتشابه مع المجتمع الغربي.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

جون بولتون :

استراتيجية شاملة في مواجهة روسيا والصين

*صحيفة»وول ستريت جورنال»

رأى مستشار البيت الأبيض للأمن القومي الامريكي الأسبق جون بولتون أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة انتهت لتفسح في المجال أمام مرحلة من المخاطر المتجددة والجديدة، راسماً في مقالة رأي نشرتها «وول ستريت جورنال» القواعد الأساسية لما وصفه باستراتيجية شاملة جديدة يجب أن تتبعها الولايات المتحدة في مواجهة هذه المخاطر، لا سيما تلك المتمثلة في روسيا والصين.

وكتب بولتون الذي أدى دوره الاستشاري بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، يقول في الصحيفة الامريكية: «انتهت مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ذلك أن هذه الفترة المرحلية القصيرة التي تلت هزيمة الإمبراطورية السوفياتية أثبتت أنها إجازة وهمية من الواقع [واقع التوازنات] وها هي تتبدد الآن بسرعة أمام مخاطر متزايدة أو ناشئة حديثاً. قلما يرتب التاريخ نفسه في شكل مناسب لفهمنا، لا سيما من يشهدون تحرك صفائحه التكتونية. لكن المعايير كلها تظهر أن التاريخ يتحرك الآن بسرعة».

ولفت بولتون الذي عمل سفيراً لبلاده في الأمم المتحدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، إلى قول الرئيس الصيني شي جينبينغ لنظيره الروسي فلاديمير

> دعا إلى تفكيك المحور الروسي الصيني بعد انتصار أوكرانيا

بوتين خلال لقائهما الأخير في موسكو إن العالم يشهد تغييرات لم يعرفها منذ قرن وإن بلديهما «يدفعان [عجلة] هذه التغييرات معاً»، في حين قال بوتين لضيفه، إن العصر الحالي «عصر تغييرات ثورية» حول العالم.

وأضاف الكاتب: «من الواضح أن السيد بوتين هو الشريك الأقل شأناً إذ تتحول العلاقة بين بكين وموسكو من 'تفاهم' إلى 'محور'. لكن الكرملين يمتلك قدرة قوية على صعيدي السلاح والطاقة النوويين، في حين لا يزال السلاح النووي الصيني يعتمد في شكل كبير على روسيا للحصول على اليورانيوم المخصب، ولا تزال قبضة موسكو على قطاع الطاقة النووية المدنية في أوروبا قوية».

ووفق بولتون، واضع الكتاب «الغرفة حيث جرى الأمر: مذكرات عن البيت الأبيض»، سيتولى الرئيس الامريكي المقبل منصبه عام ٢٠٢٥ في الذكرى الـ٧٥ لاعتماد الرئيس الامريكي السابق هاري ترومان وثيقة مجلس الأمن القومي الرقم ٦٨ التي شكلت الأساس لاستراتيجية واشنطن خلال الحرب الباردة.

«قبل أقل من سنتين من تنصيب الرئيس الجديد، على المرشحين للرئاسة إعداد العدة لاستراتيجية شاملة، على صعيد بيانات السياسات التي سيعلنونها خلال حملاتهم وفي مجال إداراتهم العتيدة»، منبهاً إلى أن وجود المحور الصيني الروسي يترافق مع بلدان مارقة مثل إيران وكوريا الشمالية.

وقال في مقالته بـ«وول ستريت جورنال» يقتضي نجاح أي تفكير استراتيجي أن يستند إلى ثلاثة عناصر: «أولاً، على واشنطن وحلفائها أن يعززوا فوراً ميزانياتهم الدفاعية [ويرفعوها] إلى نسب من إجمالي الناتج المحلي تساوي تلك التي عرفها عصر الرئيس السابق رونالد ريغان وأن يواصلوا إنفاقاً من هذا النوع في المستقبل المنظور.

وعلى الميزانيات الفيدرالية الامريكية أن تشهد تقليصات مهمة للتخلص من حالات العجز وخفض الدين القومي، فالإنفاق العسكري الأعلى يتطلب تخفيضات أكبر في الإنفاق المحلي. فليكن. ذلك أن دولة الرعاية الاجتماعية المكتنزة [المتضخمة] وبرامج إعادة توزيع الدخل على نطاق واسع لن تحمينا من الأعداء الأجانب. ويجب أن ينال الإنفاق العسكري الضروري دعماً من نمو اقتصادي متحرر من الضرائب الثقيلة والأعباء التنظيمية». وحض

ضرورة تحسين التحالفات الدفاعية الجماعية الامريكية وتوسيعها

على صيانة الترسانة النووية الامريكية «التي يهملها السياسيون» وتحديثها لضمان سلامتها وموثوقيتها.

ولفت في النقطة الثانية إلى ما وصفه بـ»ضرورة تحسين التحالفات الدفاعية الجماعية الامريكية وتوسيعها وإبـرام تحالفات جديدة في مواجهة التهديدات الجديدة». وقال: «الحلفاء الجيدون هم من يضاعفون القوة، وهذه صفة لا يتحلى بها 'حلفاؤنا' الحاليون جميعاً».

وأيد دعوة رئيس الوزراء الإسباني السابق خوسيه ماريا أثنار إلى توسيع حلف شمال الأطلسي ليصبح حلفاً عالمياً يضم اليابان وأستراليا وإسرائيل ودولاً أخرى مستعدة لتلبية متطلبات الحلف على صعيد الإنفاق العسكري. وحض على تعزيز المبادرة الأمنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل التي انسحبت منها موسكو أخيراً. «وعلينا معالجة امتعاض أصدقائنا في الشرق الأوسط من [ضعف] الحزم الامريكي، إلى جانب تطبيق السياسة الامريكية القديمة التي تستثني موسكو وبكين من النفوذ الإقليمي».

وإذ رحب بتحالف «كـواد» الـذي يضم الهند واليابان وأستراليا إلى جانب بـلاده، وبمشروع «أوكـوس» الامريكي البريطاني الأسترالي لبناء غواصات نووية، حض الغرب على تسليح تايوان وضمها إلى هياكل دفاع جماعي معتبراً ذلك «أمراً ملحاً» في ضوء التهديدات الصينية للجزيرة.

أما العنصر الثالث، وفق بولتون، فهو تفكيك المحور الروسي الصيني «بعد انتصار أوكرانيا في حربها على روسيا». وتوقع أن تفضي هزيمة روسيا إلى إسقاط نظام بوتين، لكن «ما سيلي سيكون حكومة من تركيبة لا يمكن تحديدها [يتعذر توقع شكلها]»، في حين أن «القادة الروس الجدد قد لا يتطلعون إلى الغرب بدلاً من الصين، وقد يكونون ضعفاء إلى درجة يصبح معها تفكك الاتحاد الفيدرالي الروسي، لا سيما مناطقه الواقعة شرق جبال الأورال، أمراً غير مستبعد».

وذكّر بأن كثيراً من هذه المناطق كان صينياً لكن بكين خسرته في القرن الـ١٩ لصالح روسيا، محذراً من أن تفكك الأخيرة قد يدفع الصين إلى استعادة ما خسرته من أراض ويضعها على حدود ولاية ألاسكا الامريكية.

*ترجمة وتحرير/اندبندنت عربية

الباحث عبد الله جمال:

كيف تغيرت الخطة العسكرية الصينية تجاه تايوان؟

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

في يوم ١٠ أبريل الجاري، أعلن المتحدث باسم قيادة المسرح الشرقي لجيش التحرير الشعبي الصيني، عن انتهاء التدريبات العسكرية القتالية حول جزيرة تايوان "السيف المشترك"، التي استمرت لمدة ثلاثة أيام من ٨ إلى ١٠ أبريل، كما أشار المتحدث إلى أن هذه العمليات اختبرت بشكل شامل قدرات القوات في العمليات المشتركة التي تنطوي على خدمات وأسلحة متعددة في ظل ظروف قتالية فعلية؛ وذلك بعد أن مارست ضربات دقيقة، وحاصرت الجزيرة التي تعتبرها بكين ملكاً لها، ليكون الجيش بذلك مستعداً للقتال في جميع الأوقات، وقادراً على إنهاء أي محاولات انفصالية من أجل استقلال تايوان، أو سحق أي محاولات للتدخل الأجنبي فيها بأي شكل من الأشكال.

وقد جاءت تلك التدريبات رداً على لقاء رئيسة تايوان تساي إنج ون، رئيسَ مجلس النواب الأمريكي كيفين مكارثي في لوس أنجلوس الأسبوع الماضي؛ إذ أعقب هذا اللقاءَ إعلانٌ من وزارة الدفاع الصينية عن معارضتها الشديدة لجميع أشكال التفاعل الرسمي بين الولايات المتحدة وتايوان؛ لأنها تنتهك مبدأ "صين واحدة" وأحكام البيانات الثلاثة المشتركة بين الصين والولايات المتحدة.

متغيرات عسكرية

بعد أن اختتمت الصين مناوراتها العسكرية التي استهدفت تايوان؛ وذلك على مدار ثلاثة أيام من تطويق الجزيرة، لا سيما محاكاتها الهجمات الصاروخية على المدن التايوانية، وضربات السفن الصينية من الشرق؛ يمكن إلقاء الضوء على العديد من الملاحظات الخاصة بهذه المناورات، التي تشير في مجملها إلى تطور طبيعة الخطة العسكرية الصينية تجاه تايوان؛ وذلك على النحو التالي:

١- التصعيد في طبيعة التدريب:

بالرغم من أن هذه المناورات لا تتناسب مع حجم المناورات التي أُطلِقت في أغسطس الماضي، انتقاماً للزيارة التي أجرتها نانسي بيلوسي إلى تايوان، والتي استمرت حينها لأكثر من أسبوع، وتضمنت إطلاق صواريخ في سماء تايوان، إلا أن التدريبات الأخيرة كانت أصغر حجماً بكثير من التدريبات السالفة الذكر، لكنها في الوقت ذاته أظهرت تصعيداً في طبيعة تدريب الجيش الصيني على توجيه الضربات نحو تايوان؛ حيث أعلنت وزارة الدفاع التايوانية عن رصدها عدة طائرات، من بينها مقاتلة من طراز (J-١٥) في غرب المحيط الهادئ على الحدود الشرقية لتايوان، وهي طائرات لم تُرصَد مطلقاً داخل منطقة الدفاع الجوي التايوانية من قبل، ومن المعروف أنها تُطلَق من حاملتَي طائرات لجيش التحرير الشعبي، بما في ذلك شاندونج التي تعقبتها تايوان واليابان وهي تبحر عبر تايوان أواخر الأسبوع الماضي، ولكن استخدام جيش التحرير الصيني هذا النوع من الطائرات خلال التدريب، إنما يشير إلى أن الجيش يمارس ضربات على تايوان من نمط التطويق، وأنه يمكنه تنفيذها فعلياً حال حدوث نزاع فعلي.

هذا ويرى الخبراء العسكريون أن مناورات "السيف المشترك" تعد بمنزلة تخويف وفرصة للقوات الصينية لممارسة عملية إغلاق الحدود التايوانية، من خلال عرقلة حركة المرور البحرية والجوية، وهو خيار استراتيجي مهم قد يسعى إليه الجيش الصيني في حالة استخدامه القوة العسكرية للاستيلاء على تايوان.

٢- محاكاة وجود نزاع فعلي:

يزعم جيش التحرير الشعبي أن هذه المناورات قامت على أساس محاكاة تنفيذ ضربات صاروخية دقيقة على أهداف رئيسية في تايوان؛ وذلك وفقاً لما نقلته وسائل الإعلام الحكومية، ورسوم متحركة نشرتها على الإنترنت قيادةُ المسرح الشرقي لجيش التحرير الشعبي الصيني، تُصوِّر الهجمات على تايبيه من قواعد الصواريخ في البر الرئيسي الصيني؛ إذ أعلن الجيش الصيني أنه أكمل بنجاح التدريبات العسكرية، واختبر خلالها بشكل شامل قدرات وحدات متعددة في ظل ظروف قتالية فعلية، مضيفاً أن القوات استطاعت مواصلة الحفاظ على الوضع المتمثل في تطويق الجزيرة، كما أكد الجيش أن القوات الموجودة في مسرح العمليات مستعدة للقتال في أي وقت، والقضاء بحزم على أي محاولات انفصالية من أجل استقلال تايوان، أو سحق أي محاولات للتدخل الأجنبي فيها.

٣- الاعتماد الكبير على القوات الجوية والبحرية:

نتيجة لموقع تايوان الجغرافي المنفصل عن الصين، اعتمدت بكين في تدريباتها – بدرجة أكبر – على قدراتها الجوية والبحرية في محاصرة ومواجهة الجزيرة عسكرياً؛ حيث أبلغت تايوان عن أكثر من ٢٠٠ رحلة جوية لطائرات حربية صينية في الأيام الثلاثة للمناورات.

هذا وقد أوضح جيش التحرير الشعبي الصيني أن حاملة طائراته "شاندونج" قد شاركت في هذه المناورات لأول مرة. والجدير ذكره أن ظهور حاملة الطائرات "شاندونج" في المحيط الهادئ يشير إلى أنه يمكن استخدامها لمنع الجيوش الأجنبية من القدوم لمساعدة تايوان، ومن ثم إذا كانت هناك مناورة عسكرية مماثلة في المستقبل، فسيتعيَّن على تايوان مواجهتها بمفردها.

٤- التركيز على البعد الهجومي:

تتميَّز تدريبات "السيف المشترك" باستخدام مجموعة واسعة من الأجهزة والمعدات العسكرية الهجومية؛ إذ تعاونت المدمرات والفرقاطات وسفن الصواريخ المضادة للسفن في مضيق تايوان مع وحدات الصواريخ الباليستية وصواريخ

كروز المنتشرة على طول ساحل البر الرئيسي الصيني لتتبع أهداف في جنوب غرب جزيرة تايوان، كما تحركت السفن الحربية إلى مواقع هجومية محددة سلفاً؛ ما يشير إلى أن التوجه الصيني الجديد تجاه تايوان قد يعتمد على الطابع الهجومي العسكري، لا على الطابع الدبلوماسي السلمي. علاوةً على ذلك، استندت التدريبات إلى سيناريوهات قتالية فعلية، بهدف التحقق من قدرة القوات على المشاركة في عمليات قتالية مشتركة.

٥- إطلاق تصريحات عدائية صريحة:

عادةً ما تُركّز الأهداف المعلنة لأية مناورات عسكرية صينية في المنطقة على أنها موجهة لتطوير القدرات الدفاعية للجيش الصيني، أو لحماية نطاق حدود أمنها القومي، بيد أن تلك المناورات اصطحبتها تصريحات عدائية مباشرة من جيش التحرير الشعبي الصيني، الذي أعلن أن هذه التدريبات قائمة على الاستعداد القتالي لاختبار القوات بشكل شامل في ظل ظروف قتالية فعلية، بما يشير إلى جاهزيته لاستخدام القوة العسكرية صراحةً ضد تايوان.

هذا وقد تناولت وسائل الإعلام الرسمية الصينية أنباء عن توصيل هذه التدريبات رسالة واضحة مفادها أن الصين لن تتسامح مع أي تحدٍّ بشأن تايوان، بل تُشدّد مراراً على أن قضية تايوان شأن داخلي لها، وأن إعادة التوحيد الوطني هو مصلحتها الأساسية، ومن ثم فإن أي استفزازات من هذا القبيل ستُقابَل دائماً برد حازم من جانب بكين، كما أعلن التلفزيون الرسمي الصيني أن هذه المناورات كانت تضم قاذفات (H-٦) ذات القدرة النووية والمسلحة بصواريخ حية، بجانب السفن الحربية التي ساهمت في تشكيل حالة حصار متعدد الاتجاهات حول الجزيرة.

٦- كثافة المناورات العسكرية الصينية المستهدِفة لتايوان:

تأتي تلك المناورات ضمن سلسلة المضايقات العسكرية الصينية لتايوان، التي اشتدت خلال السنوات الأخيرة؛ حيث دائماً ما ترسل بكين الطائرات أو السفن العسكرية صوب الجزيرة بوتيرة شبه يومية، وقد ازداد النشاط العسكري بدرجة كبيرة منذ زيارة بيلوسي الأخيرة؛ حيث تُحلِّق الطائرات المقاتلة الصينية لجيش التحرير الشعبي بانتظام فوق خط الحدود الفاصل بينهما، ناهيك عن الإبحار المنتظم للسفن البحرية التابعة للجيش في المياه قبالة الساحل الشمالي الشرقي لتايوان.

اهتمام دولي

لقد تباينت مواقف العديد من دول العالم تجاه المناورات العسكرية الصينية، بيد أنها لا تزال هي ذاتها المواقف الدولية المستمرة منذ عقود، التي تنقسم بين رفض غربي للتحركات الصينية، يقابله تأييد روسي غير محدود. ويمكن تناول أبرز هذه المواقف الأخيرة كالتالي:

١- إجراء مناورات أمريكية مضادة:

أشارت الولايات المتحدة إلى مراقبتها التدريبات الصينية، محذرةً من تقويضها للسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان. هذا وقد دفعت تلك المناورات إلى إرسال واشنطن – في اليوم الأخير من المناورات – المدمرة التي تعمل بالصواريخ الموجهة (USS Milius) عبر أجزاء متنازَع عليها في بحر الصين الجنوبي، وتحديداً بالقرب من جزر سبارتلي المتنازع عليها؛ الأمر الذي أثار انزعاج السلطات الصينية بشدة، وجعلها تُصرّح بتمتُّع الصين بسيادة لا جدال فيها على جزر بحر الصين الجنوبي والمياه المجاورة لها؛ لذلك سيتم إبقاء قوات قيادة المسرح الجنوبي لجيش التحرير الشعبي الصيني في حالة تأهُّب قصوى؛ من أجل العمل على حماية السيادة الوطنية للصين وأمنها، بالإضافة إلى السلام والاستقرار في

بحر الصين الجنوبي.

ولأول مرة، أجرت قاذفات القنابل الاستراتيجية الأمريكية من طراز (B1) تدريبات مع القوات الجوية الهندية، وسط تدهور سريع للوضع في منطقة المحيطَين الهندي والهادئ بين بكين وتايبيه، كما انطلقت المناورات العسكرية المشتركة الأكبر بين الولايات المتحدة والفلبين في وقت تتَّسم فيه علاقات البلدين الحليفين بالدفء؛ بسبب مخاوفهما من تزايد النفوذ الصيني في المنطقة. في المقابل، انتقدت بكين أيضاً هذه المناورات، وحذَّرت واشنطن من عدم التدخل في نزاعات بحر الصين الجنوبي أو إلحاق الضرر بسيادتها وحقوقها البحرية ومصالحها، أو محاولة استخدامها كورقة ضغط عليها في مسألة تايوان.

٢- قلق أوروبي وياباني:

كشفت نبيلة مصرالي المتحدثة باسم مفوضية الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، عن شعور التكتل بالقلق إزاء تكثيف الأنشطة العسكرية لجيش التحرير الشعبي في مضيق تايوان وحول تايوان، مشيرةً إلى أنه لا ينبغي تغيير الوضع الراهن من جانب واحد أو بالقوة، وأن أي زعزعة للاستقرار في المضيق نتيجةً لتصعيد أو حادث أو استخدام للقوة، ستكون له تداعيات اقتصادية وأمنية هائلة؛ ليس على المنطقة فحسب، بل على الصعيد العالمي.

من جانبه، أعلن المتحدث باسم الحكومة اليابانية أن بلاده قد تابعت التدريبات العسكرية الصينية حول تايوان باهتمام كبير؛ حيث طالما شعرت اليابان بالقلق بشأن الأنشطة العسكرية للصين في المنطقة؛ وذلك نظراً إلى مدى قرب الجزر اليابانية الجنوبية من تايوان. هذا وقد صرَّح كبير أمناء مجلس الوزراء هيروكازو ماتسونو، بأن أهمية السلام والاستقرار في مضيق تايوان ليست مهمة لأمن اليابان فقط، بل لاستقرار المجتمع الدولي ككل أيضاً.

٣- تأييد روسي للتحركات الصينية:

نظراً إلى طبيعة التقارب الاستراتيجي بين الجانبين، أيَّد الكرملين بالكامل المناورات العسكرية التي أجرتها الصين في محيط تايوان، معتبراً أن بكين تتعرَّض لاستفزازات من جانب الولايات المتحدة الداعمة للجزيرة، كما أنها تمتلك الحق السيادي في التحرك رداً على هذه التصرفات الاستفزازية، ولا سيما عبر إجراء مثل هذه المناورات حول تايوان.

٤- تأهُّب واستعداد تايواني:

رفضت الرئيسة التايوانية تساي إنج ون، المناورات العسكرية الصينية الأخيرة، مشيرةً إلى أنها قد سبَّبت حالة من عدم الاستقرار في تايوان والمنطقة، ووصفتها بأنها تصرُّفات غير مسؤولة من دولة كبرى. وبدورها، أوضحت وزارة الدفاع التايوانية مراراً أنها سترد بهدوء على التدريبات الصينية، وأنها لن تُثير الصراع في المنطقة عقب انتهاء التدريبات؛ حيث إنها لن تتوقف عن تعزيز استعدادها القتالي؛ وذلك بالتعاون مع شركائها الإقليميين والدوليين.

خلاصة:

تعد المناورات العسكرية الصينية الأخيرة حول تايوان بمنزلة تطور متسارع في الاستراتيجية الصينية للتعامل مع القضية التايوانية؛ حيث عادةً ما كانت بكين تحاول استمالة الجانب التايواني لإعادة ضمه إلى الأراضي الصينية مرةً أخرى من خلال الوسائل السلمية، بيد أن التحركات الاستفزازية من جانب واشنطن وتايبيه قد تدفع بكين إلى التوسع في استخدام القوة العسكرية أداةً بديلةً لتحقيق هدفها خلال السنوات القليلة المقبلة، وهي خطوة تثير تخوف وقلق العديد من القوى العالمية والإقليمية؛ نظراً إلى ما ستُسبِّبه من ضرر غاشم على الأمن والاقتصاد العالميين.

تفجر الصراع في السودان.. الأسباب والسيناريوهات المحتملة

*مركز تريندز/إدارة البحوث والدراسات

مقدمة:في تحول مفاجئ ولكنه كان متوقعًا، انزلق السودان إلى دائرة المواجهات المسلحة بين قوات الجيش بقيادة الفريق عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة، وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه محمد حمدان دقلو "حميدتي". وتمثل هذه المواجهة المسلحة ذروة الأزمة السياسية المركبة التي يختبرها السودان منذ قرارات الجيش في أكتوبر ٢٠٢١ بإنهاء الشراكة بين العسكريين والمدنيين. وبرغم التوصل إلى اتفاق سياسي إطاري بين الطرفين في ديسمبر المنصرم، فإن الصراع الكامن والمعلن بين البرهان ونائبه، ضمن عوامل أخرى، أعاق الشروع في عملية الانتقال السياسي وتأسيس سلطة مدنية تعمل على إنهاء الأزمة السياسية في البلاد.

تعمد هذه الورقة إلى تحليل تطورات الأزمة السودانية، واستقراء العوامل الأساسية التي أفضت إلى انفجارها في صورة اشتباكات مسلحة بين قوات الجيش و"الدعم السريع" في أنحاء متفرقة من البلاد، وتوضيح المواقف الدولية والإقليمية إزاءها، ومحاولة رسم سيناريوهات تطور هذا الصراع واستشراف مستقبل الأزمة.

أولًا- تطورات الأزمة والأسباب التي أدت إلى تفجرها:

دخل السودان في أزمة سياسية منذ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١؛ إثر قرارات قائد الجيش الفريق عبدالفتاح البرهان إنهاء الشراكة مع تحالف الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم)، وتجميد كل بنود الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ ذات الصلة بالشراكة بين العسكريين والمدنيين، وإعلان حالة الطوارئ، ووضع وزراء ومسؤولين قيد الاحتجاز بمن فيهم رئيس الوزراء وقتذاك عبدالله حمدوك. وكان لهذه القرارات أثرٌ مزدوج في المجتمع السوداني؛ فبعض القوى السياسية والشعبية أيّدتها كونها

تصحيحًا للمسار، والبعض الآخر نعتها بالانقلاب وقام بتنظيم احتجاجات متواترة للمطالبة بإعادة السلطة للمدنيين.

وفي ٢١ نوفمبر ٢٠٢١، وقع قائد الجيش السوداني ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك اتفاقًا سياسيًا بهدف إنهاء الأزمة التي تمر بها البلاد. وتضمن اتفاق البرهان-حمدوك عدة بنود، أبرزها إلغاء قرار سابق بإعفاء حمدوك من منصبه، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والإسراع في تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي، وتكوين حكومة مدنية من الكفاءات المستقلة، وإجراء تحقيق في أحداث وقعت أثناء التظاهرات من وفيات وإصابات للمدنيين والعسكريين. واعتبر الاتفاق الوثيقة الدستورية المرجعية الأساسية لاستكمال المرحلة الانتقالية، التي يُشرف عليها مجلس السيادة.

لكن رئيس الوزراء عبدالله حمدوك استقال من منصبه بعد أقل من شهرين من توقيع الاتفاق. وجاءت استقالته إثر عجزه عن تشكيل حكومة وسط خلافات مع المكون العسكري للسلطة بقيادة البرهان، وعدم قدرته على تحقيق التوافق السياسي مع استمرار الاحتجاجات الشعبية.

ثم طُرحت عدة مبادرات لتسوية الأزمة السودانية، تبنتها أحزاب وقوى سياسية (حزب الأمة القومي وتنظيم الجبهة الثورية والحركة الشعبية والحرية والتغيير) وتنظيمات مدنية (أساتذة جامعة الخرطوم ومديرو الجامعات السودانية و"نداء أهل السودان") وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في السودان (يونيماس) والآلية الثلاثية المكونة من يونيماس والاتحاد الأفريقي ومنظمة "إيغاد" IGAD. ولكن لم تُكلل إحداها بالنجاح.

وأخيرًا توصلت الأطراف إلى توافق في ديسمبر ٢٠٢٢، حيث أفضت المحادثات بين مجلس السيادة، الممثل للقوات المسلحة، والقوى السياسية المدنية، وعلى رأسها الحرية والتغيير-المجلس المركزي، إلى توقيع الاتفاق السياسي الإطاري، الذي يفتح الباب لمرحلة انتقال سياسي وتأسيس سلطة مدنية تعمل على إنهاء أزمة البلاد التي اقتربت من إكمال سنوات ثلاث عجاف. وتتمثل أهم بنود الاتفاق في أن يتولى القائد العام للجيش رئاسة الدولة، واختيار رئيس وزراء انتقالي من قبل قوى الثورة، وتنظيم انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية المحددة بعامين.

الاشتباكات المسلحة بين الجيش و"الدعم السريع"

كان تصاعد التوتر بين الجيش وقوات الدعم السريع في الأشهر الماضية هو العامل الرئيسي لتأجيل توقيع الاتفاق النهائي التنفيذي لما تم التوصل إليه في ٥ ديسمبر.

وبرغم عقد لقاء بين قائد الجيش عبدالفتاح البرهان ونائبَه محمد حمدان دقلو "حميدتي"، في ١٢مارس لخفض التوتر وتجاوز نقاط الخلاف، أظهرت المواجهات المسلحة بين الطرفين في صباح ١٥ إبريل الجاري أن ثمة أسبابًا عميقة للصراع بين القائدين لم يتم تجاوزها.

وفيما ألقى كل طرف باللوم على الآخر في تفجر الصراع، تتواصل الاشتباكات المسلحة بين الجيش وقوات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم ومناطق أخرى مختلفة في شمالي السودان وشرقه وغربه. فقد بدأت الاشتباكات العنيفة وسط وجنوب العاصمة السودانية الخرطوم، ولاسيما على تخوم القصر الرئاسي وقيادة الجيش وفي الحي العسكري، وانتشرت بسرعة عبر النيل إلى أم درمان. كما اندلعت اشتباكات مماثلة بمدينة مروي (شمالي السودان)، وقرب مطار الأبيض (غربي السودان)، وفي الفاشر ونيالا (ولاية شمال دارفور).

وثمة أنباء متضاربة عن مسار الاشتباكات ومآلاتها، ولكن الشيء المؤكد أنّ الجيش السوداني لم يفقد السيطرة على مقر القيادة العامة للقوات المسلحة كما أعلنت الدعم السريع، بل له اليد العليا في القتال الدائر حولها بعد محاولة قوات الدعم السريع اقتحامها، وأنّ القصر الرئاسي والمنشآت الحيوية العسكرية عدا موقع جنوب الخرطوم مازالت تحت سيطرة الجيش.

وهناك تقارير صحفية تشير إلى استعادة قوات الجيش السيطرة على مطاري الخرطوم ومروي، وسيطرته على مقر

"الدعم السريع" في أرض المعسكرات بسوبا في الخرطوم أو نجحت في تطويقها على الأقل. بالمقابل، سيطرت "الدعم السريع" على قاعدتي مروي وجبل الأولياء الجويتين وقواعد عسكرية في الفاشر عاصمة ولاية دارفور .

وثمة تطور نوعي في الصراع الدائر بين الطرفين يتصل بسيطرة قوات الدعم السريع على الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، وتوظيف طائرات مقاتلة من قبل الجيش السوداني لقصف مواقع تابعة للدعم السريع، وإصدار قيادة الجيش قرارًا بحل قوات الدعم السريع وإنهاء انتداب جميع ضباط وأفراد الجيش لديها.

عوامل الصراع بين الجيش و"الدعم السريع"

يعود الصراع بين قيادة الجيش والدعم السريع إلى تاريخ تكوين هذه القوات في ٢٠١٣ في عهد الرئيس السابق عمر البشير. فقد رفض الجيش وقتها إلحاق هذه القوة (التي يرجع أصلها إلى الميليشيا السابقة المعروفة باسم الجنجويد) بالجيش السوداني بسبب تكوينها الذي يعتمد على مكونات قبلية محددة. ومن ثم، تم إلحاقها بجهاز الأمن والمخابرات، وسرعان ما تحولت في ٢٠١٧ إلى قوات منفصلة تخضع لإمرة رئيس الجمهورية، الذي كان يشغل أيضًا منصب القائد الأعلى والعام للجيش السوداني. وتجدّد الصراع بعد اندلاع ثورة ديسمبر ٢٠١٨ خاصة عقب الإطاحة بالبشير في إبريل ٢٠١٩، بسبب رفض الفريق حميدتي العمل مع رئيس المجلس العسكري الجديد الفريق عوض بن عوف؛ ما عجّل بانسحاب بن عوف سريعًا من المشهد.

وفي الأشهر الأخيرة، وجه الرجلان في خطاباتهما انتقادات مبطنة لبعضهما البعض، ونقلا تعزيزات ومركبات مدرعة إلى معسكرات عسكرية متنافسة في جميع أنحاء الخرطوم. ففي مقابلة مع محمد حمدان دقلو بثتها "بي بي سي" BBC، في ١ أغسطس ٢٠٢٢، اعترف دقلو الشهير بـ "حميدتي"، بفشل أهداف الإجراءات التي اتخذها الجيش السوداني في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١.

وبشكل عام، تتمحور الخلافات الحقيقية والتي أدت للمواجهة المسلحة بين الطرفين حول ما يلي:

مسألة دمج قوات الدعم السريع في الجيش، إذ يُصر قادة الجيش السوداني، وعلى رأسهم الفريق عبدالفتاح البرهان، على الدمج السريع لقوات الدعم في الجيش؛ وهو الأمر الذي يرفضه حميدتي. وفي هذا الخصوص، أكد البرهان إنه وقع على الاتفاق الإطاري (٥ ديسمبر ٢٠٢٢)؛ لأنه يحقق مبدأ الدمج، وإنْ لم يتحقق ذلك فلن يمضي في الاتفاق للأمام. والواقع أنّ عملية دمج الدعم السريع تحظى بإجماع وسط الجيش السوداني، بل وتعتبر قضية أمن قومي لها الأولوية. كما طالب الجيش أيضًا بجعل شركات قوات الدعم السريع تابعة لوزارة المالية والإجراءات الحكومية المعروفة، واشترط أن يكون هو من يحدد تحركات وانتشار القوات وفق عملية الدمج، وهو ما رفضته قيادة قوات الدعم السريع.

الطموحات والتحالفات السياسية للفريق حميدتي والتي أقلقت قيادة الجيش. فقد أظهر حميدتي تطلعاته السياسية بالشروع في تكوين تحالف يعتمد على أعيان القبائل وزعماء الطرق الصوفية وقوى الحرية والتغيير ورسم صورة لنفسه بمناصرة الثورة وحكم المدنيين. وقد رأت قيادة الجيش، وعلى رأسهم البرهان، في هيمنة حميدتي على السلطة في المستقبل تهديدًا أمنيًا، بل رأوا في طموحه السياسي تمهيدًا للتمرد إن لم يتم دمج قواته في الجيش بشكل سريع. وتأكيدًا لذلك، أكد الجيش السوداني أن الأطماع الشخصية لقيادة الدعم السريع هي التي قادت لتفجير الصراع.

الصراع على السلطة والنفوذ بين الجانبين، حيث أبانت تفاعلات ما بعد ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ عن صراع على السلطة والنفوذ بين البرهان وحميدتي. وثمة تقارير إعلامية تحدثت عن محاولات الأول تقليص نفوذ الأخير، وأن توقيع الاتفاق الإطاري

في ٥ ديسمبر المنصرم لم يكن سوى خطوة على هذا الطريق. والحقيقة أنه إذا تم وضع ذلك الاتفاق موضع التطبيق، فسوف يحتفظ البرهان بمنصب القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي سيضم نحو ١٤ جنرالاً وممثلاً واحدًا للدعم السريع؛ الأمر الذي تصوره حميدتي عملية احتواء ناعم لنفوذه ونفوذ قواته.

وثمة من حمّل أطرافًا خارجية مسؤولية تفجر الصراع، ومن ذلك على سبيل المثال اتهام قوى الحرية والتغيير، من وصفتهم بـ "فلول" نظام البشير بتأجيج الخلاف بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، بهدف تدمير العملية السياسية.

ثانيًا- المواقف الإقليمية والدولية:

لقيت التطورات في السودان ردود أفعال واسعة عربية وإقليمية ودولية عبرت في مجملها عن القلق الشديد مما يجري والخوف من تفاقم الوضع وعدم السيطرة عليه ودعت جميعها إلى التهدئة ووقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار والتفاوض. وفيما يلي أبرز المواقف الإقليمية والدولية:

على المستوى العربي، غلب على المواقف التعبير عن القلق والدعوة لضبط النفس وإنهاء القتال فورًا وإبداء الاستعداد للتوسط بين الأطراف المتصارعة، ولم تبرز أي مواقف يمكن أن تحسب لصالح طرف دون الآخر. فقد أعربت جامعة الدول العربية عن عميق القلق والانزعاج إزاء الأحداث وشجب أمينها العام أحمد أبو الغيط اللجوء إلى السلاح والاقتتال، وأكد مسؤولية الأطراف المتحاربة في الحفاظ على أمن وسلامة المدنيين وطالب بوقف التصعيد وحقن الدماء بشكل فوري وأعلن استعداد الجامعة العربية للوساطة. وكانت دولة الإمارات من أوائل الدول التي عبرت عن قلقها ودعت كافة أطراف النزاع إلى التهدئة وضبط النفس وخفض التصعيد والعمل على إنهاء الأزمة بالحوار، بينما طالبت مصر كافة الأطراف بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإعلاءً المصالح العليا للوطن.

ولم يبتعد الموقف السعودي عن هذا الاتجاه فقد أعربت السعودية عن القلق البالغ ودعت المكون العسكري وجميع القيادات السياسية إلى تغليب لغة الحوار والحكمة، وربما تعد دعوتها إلى استكمال الاتفاق الإطاري تأييدًا غير مباشرًا لموقف الجيش. وكذلك الأمر بالنسبة لمواقف بقية الدول العربية حيث تتمحور حول نفس الاتجاه الداعي للتهدئة وإنهاء القتال.

وعلى المستوى الأفريقي، كان الاتجاه الغالب أيضًا الحياد ولا يوجد هناك ما يشير إلى تأييد طرف على حساب آخر؛ فقد عبرت الهيئة الحكومية للتنمية "الإيغاد"، والتي تضم ٨ دول من بينها السودان عن بالغ القلق، وحثت كلا الجانبين على التوقف فورًا عن القتال، وحل خلافاتهما من خلال الحوار.

وكذلك فعلت معظم الدول الأفريقية الأخرى التي دعت في العموم إلى التهدئة ووقف القتال.

وعلى المستوى الدولي، كان الاتجاه الغالب التعبير عن القلق والدعوة للتهدئة، ولكن بعض القوى الدولية وجهت انتقادات مبطنة للاتفاق الإطاري ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة التي عبرت من خلال وزير خارجيتها أنتوني بلينكن، عن القلق الشديد للغاية من الانزلاق للصراع المسلح، ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار وتجنب مزيد من التصعيد، وكان اللافت في تصريح بلينكن هو حديثه عن وجود مسائل عالقة يتوجب معالجتها لدعم الاتفاق الإطاري، ما قد يشير ضمنًا إلى تفهم لموقف حميدتي. وكذلك الأمر بالنسبة لموقف بريطانيا التي دعا وزير خارجيتها القيادة السودانية لبذل قصارى جهدها "لكبح جماح قواتها ووقف التصعيد لمنع سفك المزيد من الدماء".

أما الاتحاد الأوروبي فكان أكثر دبلوماسية في موقفه، حيث دعا مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد، جوزيب بوريل، جميع القوى في السودان إلى وقف العنف فورًا، بينما نددت الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص في السودان فولكر بيرتس، بشدة، باندلاع القتال في البلاد.

ولم تخرج روسيا عن نفس الخط الدولي، ولكنها كانت أكثر هدوءًا وتفاؤلاً، حيث دعت إلى وقف إطلاق النار ولكنها توقعت أن ينتقل الوضع من المرحلة المسلحة إلى المرحلة التفاوضية سريعًا.

ويتضح من هذه المواقف مدى القلق الإقليمي والدولي من التطورات الأخيرة في السودان، ومخاوف جدية من احتمال تفاقم الصراع والانزلاق نحو حرب أهلية جديدة، خاصة وأن البلاد تعاني من وضع سياسي معقد منذ إطاحة نظام حسن البشر عام ٢٠١٩، حيث اشتدت حدة الصراع بين القوى المختلفة ولا سيما العسكرية التي يمثلها الجيش وقوات الدعم السريع، والقوى المدنية التي كان لها دور بارز في إسقاط حكم البشير.

والآن يتطور الصراع ليصبح بين ما يمكن تسميته قطبي المكون العسكري نفسه.

ولا شك أن الموقف الإقليمية والدولية من الأزمة السودانية عمومًا، تبدو أعمق بكثير مما أظهرته البيانات التي غلب عليها الطابع الدبلوماسي المعهود، ويتوقع أن تتضح بشكل جلي بعد أيام، خاصة إذا ما استمر الصراع، حيث ستجد الدول نفسها أمام مصالحها، وربما تنتظر حتى تنجلي الصورة أكثر وتبرز مؤشرات أوضح فيما يتعلق بالجهة الأكثر قدرة على حسم الأمور لصالحها والتي تبدو مبدئيًا الجيش، بحكم أنه يمثل الدولة ويتمتع-فضلاً عن الشرعية الداخلية بدعم إقليمي، خاصة من الدول العربية التي تتبنى في العموم موقفًا داعما للدولة.

فإقليميًا يعد الاتحاد الأفريقي أحد الأطراف الرئيسية المنخرطة في الوضع السوداني، حيث شارك بنشاط في التوسط في الصراع ودعا المجلس العسكري الانتقالي والقادة المدنيين إلى العمل معًا لإنشاء حكومة مستقرة وديمقراطية وهو أقرب لموقف الجيش.

كما تميل المواقف العربية نحو دعم المؤسسات التي تمثل الدولة والشرعية في البلاد، ومن ثم فإن دعمها سيكون أوضح للجيش السوداني اذا استمر الصراع لفترة أطول.

أما دوليًا، فإن المواقف الغربية ستذهب إلى التأكيد على ضرورة وقف الصراع المسلح في البداية، ثم التأكيد على ضرورة استكمال العملية السياسية بما يسمح بعودة الحكم المدني للبلاد. فكثيرًا ما تعرب هذه الدول، وخاصة الولايات المتحدة عن دعمها لحكومة بقيادة مدنية، وقد سبق أن ربطت رفع العقوبات وتقديم المساعدات بتشكيل حكومة انتقالية في السودان ومن ثم فإنها ستحافظ على نفس الموقف وستميل أكثر للطرف الذي يتحدث عن تحول ديمقراطي. وقد تستغل هذه القوى الغربية الوضع الحالي للضغط على الجيش من أجل تقديم تنازلات لصالح القوي المدنية.

ثالثًا- سيناريوهات الأزمة وتأثيرها على العملية السياسة في السودان:

تتخذ الأزمة في السودان أبعادًا متسارعة، الأمر الذي يجعل كل السيناريوهات مفتوحة، خاصة مع تعقد العملية السياسية، وتزايد المخاطر والتحديات التي تحيط بالسودان من كل جانب.

وفي هذا الإطار، فإن هناك أربعة سيناريوهات للأزمة المشتعلة بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع، وهي كما يلي:

السيناريو الأول:

التهدئة والدمج في القوات المسلحة، وهو السيناريو الأكثر تفاؤلاً والمرغوب فيه. ويتحقق هذا السيناريو في حال ما يلي:

أولًا،

نجاح جهود الوساطة الدولية والإقليمية بين طرفي الأزمة ووقف الصراع العسكري بين الطرفين والجلوس معًا لوضع ترتيبات تضمن عدم الانزلاق إلى حرب أهلية بين الطرفين.

ثانيًا،

حل العوائق التي أدت إلى تعثر الاتفاق على دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة والتي من بينها المدى الزمني الذي يعتبر أبرز نقاط الخلاف بين الجيش والدعم السريع، إذ يطالب الجيش بمدى زمني محدد لا يتجاوز فترة الانتقال السياسي، وهي خمس سنوات، في حين تطالب قوات الدعم السريع بفترة زمنية للانتقال تصل إلى عشر سنوات. وأيضًا وضعية قيادة القوات والتجنيد لقوات الدعم السريع، وتسريع عملية إعادة تأهيل وإصلاح الجيش.

ثالثًا،

الابتعاد عن سياسات "استقطاب المواقف"، حيث انتقلت الخلافات بين المكون المدني في السودان إلى المكون العسكري وأثرت سلبيًا على مواقفه الموحدة، إذ تسعى القوتان العسكريتان، الجيش وقوات الدعم السريع، إلى دعم بعض الأطراف في المكون المدني التي تتفق معها سياسيًا.

والجدير بالذكر أن رؤساء وقادة أحزاب الحرية والتغيير قد دعوا المكون العسكري بأن يتخذوا من العملية السياسية وإنجاحها أساسًا لوحدة المكون العسكري وحل قضايا الإصلاح والدمج والتحديث في إطار بناء جيش مهني واحد. ذلك في ظل ربط الجيش التوقيع على الاتفاق السياسي بدمج قوات الدعم السريع في الجيش كجزء من الاتفاق النهائي للعملية السياسية.

وفي حال حدوث هذا السيناريو فإن العملية السياسية في السودان قد تشهد تطورًا كبيرًا قد يصل بها الحال إلى الوصول إلى استحقاقات انتخابية رئاسية مبكرة تحظى بدعم المجتمع الدولي.

السيناريو الثاني:

التهدئة دون الدمج، وهو سيناريو وسط، ولكنه غير مرغوب فيه لأنه يجعل العملية السياسية في السودان، والاتفاق النهائي بين المكون المدني والعسكري، قابلاً للانفجار طوال الوقت. وقد يحول في الوقت ذاته دون الوصول إلى انتخابات رئاسية، وثم استمرار العملية الانتقالية. وقد يتحقق هذا السيناريو بناء على المعطيات التالية:

أولًا،

نجاح الوساطة من قبل الأطراف الدولية والإقليمية في تحقيق تهدئة بين الطرفين لكن دون إنهاء المشكلات التي حالت دون إتمام عمليات دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة.

ثانيًا،

أن يتم الاتفاق على استكمال عملية الدمج لكن دون جدول زمني محدد. الأمر الذي يجعل كل طرف من المكون العسكري أن يتوجس خيفة من الطرف الآخر ويعمل على تقوية وتدعيم مركزه العسكري، وربما السياسي من خلال محاولة استقطاب القوى المدنية خاصة قوى الحرية والتغيير.

ومما لا شك في أن نجاح العملية السياسية في ظل هذا السيناريو ستكون صعبة للغاية. وبالرغم من ذلك قد يشهد السودان في ظل هذا السيناريو انتخابات رئاسية بدعم من قوى إقليمية ودولية، وتحت إشراف من الأمم المتحدة، ولكن دون تحقيق استقرار دائم وكلي في البلاد، وسوف يخضع الرئيس الجديد إلى ضغوطات كبيرة من الجيش وقوات الدعم السريع معًا.

السيناريو الثالث:

احتمال حسم الوضع لصالح الجيش: من المحتمل أن يتمكن الجيش من بسط السيطرة خاصة في ظل الحديث عن حل قوات الدعم السريع، حيث يتوقع أن يلتحق الكثير من ضباط وعناصر هذه القوات بالجيش. وهذا يعني أن الأمور قد تستتب نسبيًا وتدريجيًا لصالح القوات المسلحة، خاصة إذا تلقت دعمًا ماليًا وعسكريًا كبيرًا من قبل الدول التي تؤيد مؤسسات الدولة. ومع ذلك، فإن قرار الحل الذي اتخذه الفريق البرهان أيضًا محفوف بالمخاطر، وقد يعني استمرار الصراع المسلح، حيث سيغلق أبوب التفاوض، بانتظار الحسم العسكري، وقد تطول الحرب خاصة إذا تلقى الطرفان دعمًا خارجيًا، ومن ثم قد يتطور الصراع باتجاه حرب استنزاف، ولاسيما أن قوات الدعم السريع لازالت تتمتع بشعبية في مناطق متعددة من البلاد وتحظى بدعم قوى وأحزاب سياسية.

السيناريو الرابع،

اندلاع حرب أهلية، وهو السيناريو الأكثر تشاؤمًا، وغير المرغوب فيه على الإطلاق من القوى الداخلية أو الدولية. وقد يتحقق هذا السيناريو في حال:

أولًا،

تطور الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع ولجوء كلا الطرفين إلى أطراف خارجية للحصول على الدعم المادي والعسكري.

ثانيًا،

فشل جهود الوساطة الدولية والإقليمية والوصول إلى طريق مسدود بين الطرفين.

ثالثًا :

محاولات لاغتيال الفريق عبدالفتاح البرهان أو قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان "حميدتي" في هذا التوقيت سوف تكون بمثابة صب الزيت على النار، لأنها سوف تعقد محاولات الوصول إلى التهدئة وقد تشعل حربًا أهلية في البلاد، خاصة مع ما يشهده إقليم دارفور مؤخرًا من هجمات على ضباط في الجيش وقوات أمنية، الأمر الذي قد يؤدى إلى إعادة حالة "اللا أمن" في الإقليم مرة أخرى، التي قد تمتد إلى ولايات أخرى في السودان.

إن حدوث هذا السيناريو، غير المرغوب فيه، قد يؤدي إلى اشتعال المعارك بين طرفي الأزمة، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وربما إنهاء العملية السياسية الجارية الآن برمتها، ودخول البلاد في فوضى قد تمتد إلى سنوات.

وفي النهاية، يمكننا القول إن حدوث أحد هذه السيناريوهات قد لا يعني عدم المرور بالسيناريوهات الأخرى. كما أن الأمر يتطلب الآن سرعة التدخل من قبل المجتمع الدولي، والقوى الإقليمية، التي تحظي بقبول واسع من كلا الطرفين لتجنب انزلاق السودان إلى ما لا يحمد عقباه.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي